# البورصة عن الطروحات: «هل من مزيد؟»

## «حسن عبدالله» يقود قطار السياسة النقدية لعبور 6 محطات خلال 3 سنوات

## مبادلة الديون باستثمارات «ذكاء صناعى» من الحكومة


البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٦٧
الأحد
٢٧ يوليو ٢٠٢٥
٢ صفر ١٤٤٧

الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com



itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات


# هل تنجح الحكومة فى مهمة خفض الدين العام؟

## احـــذر.. «نصاب فى موبايلك»

## «عروض مغرية» داخل «سوق المال»

## الاقتصاد المصرى يحلق فوق ظهر «التنين الصينى»

## «زى مدبولى ما قال.. صيف من غير تخفيف أحمال»

## «الجامعات الأهلية» تروض «بعبع الثانوية»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

### كليات ومناهج تواكب سوق العمل..

# «الجامعات الأهلية» تروض «بعبع الثانوية»

كتبت: هايدى أشرف

مع إعلان نتيجة الثانوية العامة ٢٠٢٥، يعيش آلاف الطلاب وأسرهم حالة من الترقب، ولكن ليس بسبب المجموع فقط، بل نتيجة التحولات العميقة فى اختيارات ما بعد الثانوية. فالحلم التقليدى بالدخول إلى كليات مثل الطب أو الهندسة بدأ يتراجع، ليحل محله اهتمام متزايد بتخصصات حديثة تواكب احتياجات السوق وتفتح آفاقًا أوسع للمستقبل.

لم تعد المكانة الاجتماعية المرتبطة بـ«كليات القمة» هى المعيار الوحيد للنجاح، بل ظهر وعى جديد لدى الطلاب وأولياء الأمور، يُركّز على المهارات، والمجالات المطلوبة، وفرص التوظيف بعد التخرج.

وفى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أوضح الدكتور عاصم حجازي، أستاذ علم النفس التربوى المساعد بجامعة القاهرة، أن هذا التحول ناتج عن وعى جديد بسوق العمل، وإدراك أن الاسم الأكاديمى للكلية لا يكفى وحده لبناء مستقبل ناجح، مشيرًا أن التوجهات الجديدة أصبحت أكثر واقعية ومرتبطة بالفرص الفعلية المتاحة بعد التخرج.

وبرزت الجامعات الأهلية مثل: جامعة الجلالة، والعلمين الدولية، والملك سلمان الدولية، إلى جانب الجامعات الدولية التى فتحت فروعها فى العاصمة الإدارية الجديدة، كنموذج تعليمى عصرى يُعيد تشكيل مستقبل التعليم الجامعى فى مصر.

تُوفر هذه الجامعات بيئة تعليمية تفاعلية تعتمد على مناهج محدثة بالشراكة مع جامعات عالمية، وتُتيح فرصًا واسعة للتدريب العملي، والتبادل الأكاديمي، والسفر، إلى جانب تقديم شهادات مزدوجة أو معتمدة دوليًا، ما يمنح الخريجين قدرة تنافسية حقيقية فى سوق العمل.

ويقول أحد أولياء الأمور لـ«البورصجية»: «أنا مهتم إن ابنى يدخل كلية حديثة، يتعلم فيها صح، ويتخرج وهو قادر ينافس فى شغل حقيقي. مش مهم المسمى القديم للكلية، المهم هو هيشتغل إزاى بعد كده.»

وفى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أكد الدكتور عادل عبدالغفار، المتحدث الرسمى باسم وزارة التعليم العالى والبحث العلمي، أن الدولة تدعم التوسع فى التعليم الجامعى الحديث من خلال إنشاء جامعات أهلية تقدم برامج دراسية متوافقة مع احتياجات سوق العمل محليًا ودوليًا.

وأشار، أن هذه الجامعات لا تُعد بدائل تعليمية، بل مسارات جديدة تتيح للطلاب تعليمًا عالى الجودة، خاصة فى التخصصات المستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والتكنولوجيا الحيوية، مشددًا على أن البنية التحتية التعليمية فى هذه الجامعات تضاهى نظيراتها فى الخارج.

ووفقًا للدكتور عاصم حجازي، فإن الجامعات الأهلية تمثل بديلاً مناسبًا للجامعات الحكومية من حيث التكلفة، وهى أقل تكلفة من الجامعات الخاصة، مع تقديم خدمات تعليمية متميزة، ومناهج مرتبطة بسوق العمل، وشراكات أكاديمية دولية، مضيفًا: أن الدولة أنشأت مؤخرًا أربع جامعات حكومية جديدة، ما يعكس التزامًا واضحًا بتوسيع قاعدة إتاحة التعليم الجامعي.

ورغم المزايا التى تقدمها الجامعات الأهلية والدولية، إلا أن تكلفة الدراسة تظل من أبرز التحديات التى تواجه الكثير من الأسر. إذ تتراوح المصروفات السنوية بين ٣٠ ألف جنيه وتصل إلى أكثر من ١٥٠ ألف جنيه فى بعض التخصصات، وهو ما يثير القلق خاصة لدى الطبقة المتوسطة.

هذا الواقع دفع عددًا من أولياء الأمور إلى المطالبة بتوسيع نطاق المنح الدراسية والدعم المالي، لضمان تمكين الطلاب المتفوقين من الحصول على تعليم متميز دون أن تكون الظروف المادية عائقًا أمامهم.

وتعليقًا على هذه القضية، قال الدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالى والبحث العلمي، فى تصريحات سابقة: «هناك توجه واضح لزيادة أعداد المنح والدعم المادى بالجامعات الأهلية، وإتاحة برامج تمويل وتقسيط، حتى لا تكون التكلفة عائقًا أمام الطالب المتميز.»

الرهان على الكليات الحديثة لا يتوقف فقط عند جودة التعليم، بل يمتد إلى مدى قدرة الخريجين على إيجاد فرص عمل حقيقية وذات عائد جيد. وتشير تقارير وزارة التعليم العالى إلى أن عددًا متزايدًا من خريجى الجامعات الأهلية تم توظيفهم بالفعل قبل التخرج، لا سيما فى مجالات التكنولوجيا وريادة الأعمال.

وذلك نتيجة مباشرة للشراكات الفاعلة التى تعقدها هذه الجامعات مع مؤسسات تدريب دولية، واتصالها الوثيق بسوق العمل المحلى والعالمي، مما يمنح الطلاب فرصًا حقيقية للتدريب والتوظيف.

وتُظهر اتجاهات التوظيف الحديثة طلبًا متناميًا على خريجى التخصصات التالية:

الذكاء الاصطناعى وتحليل البيانات.

الأمن السيبراني.

التكنولوجيا الطبية الحيوية.

الإعلام الرقمى وصناعة المحتوى.

وهى مجالات لا تغطيها بالشكل الكافى الكليات الحكومية، التى ما زالت تعتمد على مناهج تقليدية تركز على الحفظ النظرى أكثر من المهارات العملية.

### الحكومة وعدت فأوفت..

# «زى مدبولى ما قال.. صيف من غير تخفيف أحمال»

كتب/كريم عاطف

فى واحدة من أقوى اختبارات موسم الصيف، نجحت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة فى اجتياز ذروة الأحمال الكهربائية يوم الخميس ١٨ يوليو ٢٠٢٥، دون تسجيل أى أعطال أو انقطاعات مؤثرة فى مختلف أنحاء الجمهورية، رغم تجاوز درجات الحرارة ٤٥ درجة مئوية فى بعض المناطق.

ووفقا لبيانات غرفة عمليات الشركة القابضة لكهرباء مصر، بلغ الحمل الأقصى على الشبكة القومية ٣٧ ألف ميجاوات، مسجلا بذلك أعلى مستوى منذ بداية العام.

ورغم هذا الضغط الكبير، لم تشهد المنظومة الكهربائية أى انهيارات أو أعطال كبرى، فى إنجاز يحسب لكفاءة إدارة الأحمال واستعدادات الوزارة الفنية، بعد أن أكد من قبل رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، أن الحكومة ملتزمة بعدم العودة إلى تخفيف الأحمال الكهربائية خلال فصل صيف ٢٠٢٥.

وأثمرت خطط الصيانة الوقائية التى أطلقتها وزارة الكهرباء منذ بداية العام، عن تأهيل أكثر من ٦٠ محطة توليد، وتحديث ١٢ مركز تحكم إقليمي، بالإضافة إلى إدخال قدرات احتياطية تجاوزت ١٠ الاف ميجاوات لتعزيز مرونة الشبكة، وبلغت القدرة المتاحة فعلياً بين ٥٥ و٥٨ ألف ميجاوات، ما وفر فائضا استراتيجيا ساعد فى تخطى ذروة الاستهلاك.

وساهمت مشروعات الطاقة المتجددة بدور محوري، حيث ساهمت محطة بنبان للطاقة الشمسية بقدرة ١٤٦٥ ميجاوات، ومزارع الرياح فى جبل الزيت بقدرة ٥٨٠ ميجاوات، فى تغطية نحو ١٤٪ من إنتاج الكهرباء يوم الذروة، وهو ما خفف الضغط عن محطات التوليد التقليدية المعتمدة على الغاز والمازوت.

وأشرف مركز التحكم القومى على إدارة الأحمال بكفاءة، من خلال تفعيل برامج التشغيل الاقتصادى وموازنة الأحمال لتجنب أى اختناقات، بينما وفرت الوزارة قنوات اتصال مباشرة مع المواطنين عبر الخطوط الساخنة والخدمات الرقمية لتلقى الشكاوى الفورية.

ورغم زيادة الاستهلاك، لم تلجأ الوزارة إلى إجراءات فصل مبرمج للتيار، كما لم تفرض أى رسوم إضافية على المستهلكين، ما يعكس التزام الحكومة بتوفير خدمة كهربائية مستقرة وامنة دون تحميل المواطنين أعباء جديدة.

وفى هذا السياق، أكد الدكتور حافظ السلماوي، أستاذ هندسة الطاقة بجامعة الزقازيق والرئيس التنفيذى الأسبق لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء، أن تجاوز الموجة الحارة هذا العام جاء نتيجة استعدادات مسبقة، خاصة فيما يتعلق بتأمين إمدادات الغاز.

وأشار السلماوي، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، إلى أن درجات الحرارة خلال صيف ٢٠٢٥ كانت أقل حدة من العام الماضي، إلا أن الفارق الحقيقى تمثل فى زيادة مصادر الغاز، حيث تم تأمين ثلاث وحدات عائمة «سفن التغييز» لتحويل الغاز المسال إلى شكله الطبيعى وضخه للشبكة بدلا من وحدة واحدة فقط العام الماضي، مما ساعد على استقرار الإمدادات من الغاز.

وأضاف أن الوزارة تعاقدت على ما بين ٨٠ إلى ١٢٠ شحنة غاز لتغطية الطلب، فضلا عن استخدام مليار قدم مكعب من الغاز المسال، إلى جانب الإنتاج المحلى الذى يبلغ ٤,١ مليار قدم مكعب يوميا.

وأكد سلماوى أن نجاح وزارة الكهرباء فى تخطى هذا التحدى يعزز ثقة المواطنين فى منظومة الطاقة المصرية، ويعكس تطور البنية التحتية وقدرة الدولة على إدارة أزمات الأحمال المتزايدة، خاصة فى ظل التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة.

### بسبب ضعف الشراء..

# أسعار «المانجو» تزين أسواق الفاكهة

كتبت- سها يحيى:

مع دخول فصل الصيف بدأت رائحة المانجو تفوح فى الشوارع، إذ ظهرت أكثر الفواكه الصيفية المحببة إلى المصريين وبدأت ترتص بأنواعها المختلفة على أرفف بائعى الفاكهة.

ورغم ارتفاع أسعار المانجو خلال السنوات الماضية، إلا أنها فاجأت المواطنين هذا العام بتراجع فى أسعارها، مما يتيح فرصة لكل المواطنين شراؤها بسهولة.

ويتراح سعر كيلو المانجو البلدى ما بين ٣٠ إلى ٣٥ جنيهًا للكيلو، والمانجو العويس يتراوح ما بين ٥٠ إلى ٨٠ جنيهًا للكيلو، ويتراوح سعر كيلو المانجو الهندى ما بين ٥٠ إلى ٦٠ جنيهًا للكيلو، ويتراوح سعر مانجو تيمور ما بين ٤٥ إلى ٥٥ جنيهًا للكيلو، ويتراوح سعر المانجو الزبدية ما بين ٣٠ إلى ٣٨ جنيهًا للكيلو، والفص تتراوح ما بين ٧٠ إلى ١٠٠ جنيه.

ومن جانبه، قال حاتم النجيب، نائب رئيس شعبة الخضراوات والفاكهة باتحاد الغرف التجارية، إن أسعار المانجو شهدت تراجعًا هذا العام مقارنة بالعام الماضي، لافتًا إلى أن سعر المانجو الزبدية والسكرى يتراوح ما بين ٣٠ و٣٥ جنيهًا للكيلو، وهى الأنواع الأكثر شيوعًا بين الناس.

وتابع «النجيب»- خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أن أسعار المانجو الصديقة والفونس تتراوح ما بين ٤٠ إلى ٤٥ جنيهًا، والمانجو العويس يتراوح سعرها ما بين ٧٥ و٨٠ جنيهًا حسب الجودة، مشيرًا إلى أن هناك أنوع وأصناف كثيرة للمانجو وكل صنف له سعر.

وأوضح نائب رئيس شعبة الخضروات والفاكهة، أن سبب تراجع أسعار المانجو هذا العام مقارنة بالعام الماضى يرجع إلى قلة الإقبال على الشراء، متابعًا: «الإنتاج كويس السنة دى ولكن الإقبال مش زى السنة اللى فاتت، فى تراجع فى الشراء وعندنا نسبة ركود بسبب العوامل الاقتصادية بين الناس».

وأضاف النجيب: «من المتوقع زيادة الإقبال على شراء المانجو فى الأيام المقبلة، ومع زيادة الإقبال لن تزيد أسعار المانجو بشكل كبير، وفى النهاية العرض والطلب هو الذى يتحكم فى تحديد الأسعار».

وأشار حسين أبو صدام، نقيب الفلاحين، إلى أن أسعار المانجو منخفضة مقارنة بالأعوام السابقة بسبب زيادة الإنتاجية وضعف القوة الشرائية.

ولفت «أبو صدام»، إلى أن مصر تقوم بزراعة حوالى ٣٠٠ ألف فدان فى الموسم، منها ١٢٠ ألف فدان فى الإسماعيلية والشرقية، موضحًا أن مصر لديها ٢٢ نوع من المانجو.

وأضاف نقيب الفلاحين، أن أعلى سعر للمانجو هو المانجو الفص، إذ يصل سعرها إلى ٨٠ جنيهًا، وأقل سعر للمانجو هو المانجو السكري، والتى تبدأ أسعارها من ٣٥ جنيهًا للكيلو.

وأوضح «أبو صدام»، أن مصر تقوم بتصدير حوالى ٧٠ ألف طن مانجو، حيث أن المانجو المصرية مطلوبة، مؤكدًا أن المانجو المصرية معروفة بالجودة العالية والطعم المميز لذلك فهى مطلوبة عالميًا.

ووفقًا لتقرير صادر عن مركز التجارة الدولي، فأن مصر تحتل المركز الأول عربيًا من حيث تصدير المانجو، إذ ذكر التقرير أن هناك ١٠ دول هى الأعلى فى تصدير المانجو ألا وهي؛ «مصر بحجم صادرات ١٥٩مليون دولار، اليمن بحجم صادرات ٢٥ مليون دولار، السعودية بحجم صادرات ٣,٦ مليون دولار، فلسطين بحجم صادرات ١,٨ مليون دولار، الإمارات بحجم صادرات ٥٢٠ ألف دولار، تونس بحجم صادرات ١٩٠ ألف دولار، عمان بحجم صادرات ١٥٢ ألف دولار، الكويت بحجم صادرات ١١٤ ألف دولار، الأردن بحجم صادرات ٦٢ ألف دولار، المغرب بحجم صادرات ٥٦ ألف دولار

### رهان إستراتيجى لمضاعفة استثمارات بكين..

# الاقتصاد المصرى يحلق فوق ظهر «التنين الصينى»

**كتب- عبد الفتاح فتحي:**

تكثف مصر من جهودها لتوسيع شراكتها مع الصين، فى خطوة استراتيجية تهدف إلى جعل بكين ضمن أكبر خمسة مستثمرين فى البلاد، بدلاً من موقعها الحالى فى المرتبة العاشرة. التحركات المصرية لم تعد تقتصر على تبادل تجارى تقليدى أو تعاون محدود فى بعض القطاعات، بل اتخذت مسارًا جديدًا يقوم على إعادة رسم خريطة الاستثمارات الصينية فى مصر، بالتوازى مع جهود القاهرة لتموضع دولى أكثر استقلالًا فى سياساتها الاقتصادية.

زيارة رئيس الوزراء الصينى لى تشيانغ إلى القاهرة مؤخرًا مثلت تتويجًا لهذا المسار، حيث شهدت توقيع اتفاقيات فى مجالات التنمية الخضراء والتجارة الإلكترونية والمساعدات الإنمائية. ووفقًا لما نقلته وكالة أنباء شينخوا، فإن هذه الشراكة لا تقتصر على الاقتصاد فحسب، بل تمتد إلى التنسيق السياسى فى المحافل الدولية، بما فى ذلك دعم الصين للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم مصر لمبدأ «صين واحدة».

بحسب المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري، فإن حجم التبادل التجارى بين مصر والصين بلغ نحو ١٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤، مقارنة بنحو ١٦ مليار دولار فى ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ٦٪. ومع ذلك، يرى الوزير أن هذه الأرقام لا تزال دون الإمكانات الحقيقية للبلدين. وأوضح أن مصر تستضيف أكثر من ٣,٠٥٠ شركة صينية بإجمالى استثمارات مباشرة بلغت ١,٢ مليار دولار حتى نهاية فبراير ٢٠٢٥. وتشمل هذه الشركات علامات بارزة مثل «هواوي»، «أوبو»، «هاير»، و«ميديا»، إلى جانب شركات البنية التحتية والطاقة والإنشاءات.

حسن الخطيب

وكشف عبد العزيز الشريف، رئيس جهاز التمثيل التجارى المصري، أن مصر تستهدف مضاعفة الاستثمارات الصينية إلى ١٦ مليار دولار خلال أربع سنوات، مقارنة بنحو ٨ مليارات دولار حالياً. وأشار إلى أن الجهاز يسعى لجذب استثمارات مباشرة بقيمة ١٥ مليار دولار خلال العام الجاري، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف المتوسط السنوى للاستثمارات التى استُقطبت خلال العقد الماضي، مشيرًا إلى اهتمام متزايد من المستثمرين الصينيين بعد رفع الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على منتجات عدة دول، ما جعل السوق المصرية أكثر جاذبية.

الرهان المصرى على الصين ليس طارئًا، بل يأتى فى إطار رؤية استراتيجية بدأت تتشكل بوضوح منذ إعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين فى عام ٢٠١٤، وتعمقت لاحقًا من خلال مشاريع كبرى، أبرزها مشروع منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، الذى تنفذه شركة "CSCEC" الصينية بتكلفة ٣,٨ مليار دولار. وتدير الشركة المشروع وتشرف عليه بالكامل، وهو ما اعتبره مصطفى إبراهيم، نائب رئيس مجلس الأعمال المصرى الصيني، نموذجًا لقدرة الصين على التنفيذ السريع والفعال للمشاريع الكبرى.

وفى مجال النقل، دخل القطار الكهربائى الذى يربط العاصمة الإدارية بالقاهرة الكبرى حيز التشغيل فى ٢٠٢٤ باستثمار تجاوز ١,٢ مليار دولار، بمشاركة ١٥ شركة صينية. وفى قطاع الطاقة المتجددة، وقعت شركة «سويس» اتفاقية مع شركة «باور كونستراكشن» الصينية لبناء محطة رياح بقدرة ١١٠٠ ميغاواط فى خليج السويس، وهى واحدة من أكبر المشاريع من نوعها فى المنطقة.

أحمد منير عز الدين

وقال أحمد منير عز الدين، رئيس لجنة تنمية العلاقات مع الصين بجمعية رجال الأعمال المصريين، إن الصين تتميز عن غيرها من الشركاء فى سرعة إقامة المصانع، مشيرًا إلى أن مصر تطمح إلى جذب استثمارات صينية تتجاوز ١٥ مليار دولار فى فترة وجيزة، لا سيما فى القطاعات الصناعية. وأضاف أن مصر بحاجة إلى الاستثمار المباشر بالعملة الصعبة لتعويض تراجع إيرادات قناة السويس، وأن الشركات الصينية أبدت اهتمامًا خاصًا بقطاعات الإنشاءات، والإلكترونيات، والمنسوجات، والملابس الجاهزة.

صلاح فهمي

ويرى الدكتور صلاح فهمي، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر، أن مصر تمثل بوابة جيوستراتيجية بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، ما يجعلها شريكًا مثاليًا للصين فى إطار مبادرة الحزام والطريق، التى تتقاطع أهدافها مع رؤية مصر ٢٠٣٠ فى مجالات البنية التحتية والتنمية الصناعية. ويعزز هذا الموقع من فرص مصر للتحول إلى منصة تصديرية للصناعات الصينية نحو أوروبا والأسواق العربية والأفريقية.

خارطة الاستثمارات الصينية فى مصر باتت تشمل مناطق حيوية مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والعلمين الجديدة، والمدن الجديدة، والعاصمة الإدارية، بإجمالى استثمارات تقترب من ٩ مليارات دولار، بحسب تصريحات سابقة لمصطفى إبراهيم. وقد جذبت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس جذبت ١٢٨ مشروعًا استثماريًا خلال العامين الماضيين، بلغت قيمة الاستثمارات الصينية منها ٤٠٪. كما أن تحالفًا مصريًا صينيًا يستعد لزراعة مليون فدان باستثمارات تبلغ ٧ مليارات دولار.

وفيما يتعلق بتقليص العجز التجارى الضخم، الذى يتجاوز ١٥ مليار دولار لصالح الصين، قال عبد العزيز الشريف إن مصر تسعى لاستبدال هذا العجز باستثمارات مباشرة. ودعا إلى تفعيل اتفاقية التبادل التجارى بالعملات المحلية، واستخدام اليوان فى المعاملات المالية بين الشركات، ما يسهم فى تقليل الاعتماد على الدولار ويعزز الاستقرار المالي.

أحد أبرز التطورات النوعية كان توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزى المصرى وبنك الشعب الصينى لتعميق التعاون المالي، تشمل التسوية بالعملات المحلية، والتعاون فى مجالات العملات الرقمية والتقنيات المالية. ووصف ضياء حلمي، الأمين العام لغرفة التجارة المصرية الصينية، هذا الاتفاق بأنه «إشارة ثقة مهمة وخطوة طال انتظارها»، مشددًا على أن التبادل التجارى بالعملات الوطنية ضروري، ويفتح الباب لتسيق مؤسسى أعمق.

### رغم المسارات التمويلية البديلة..

# هل تنجح الحكومة فى مهمة خفض الدين العام؟

**كتبت: رباب الشاذلي**

فى خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالى وتحقيق نمو اقتصادى مستدام، تمضى الحكومة المصرية قُدمًا فى تنفيذ خطة طموحة لخفض الدين العام، معتمدة على حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية المحدثة.

ويرتكز هذا التوجه على جذب استثمارات أجنبية ضخمة، وتنويع مصادر التمويل بعيدًا عن الاقتراض التقليدي، وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك فى ظل تحديات اقتصادية عالمية ومحلية.

وعقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا؛ لاستعراض جهود خفض الدين العام مقارنة بالناتج المحلي، وذلك بحضور كل من حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي، وأحمد كجوك، وزير المالية، وياسر صبحي، نائب وزير المالية.

وشدد مدبولي، على استمرار الحكومة فى جهودها لتحقيق الهدف المنشود المتمثل فى الحفاظ على مسار تنازلى مستدام للدين الخارجي، والتركيز لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الجديدة لاستغلال الفرص الاستثمارية الواعدة فى مختلف القطاعات، بهدف توفير مصادر تمويل بديلة لدعم المشروعات المتنوعة.

وأظهرت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزى المصرى تحسنًا ملحوظًا فى مؤشرات الدين العام. فبعد أن سجلت نسبة الدين لأجهزة الموازنة العامة نحو ٩٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣، شهدت هذه النسبة انخفاضًا مع نهاية عام ٢٠٢٤ لتستقر بين ٨١,٥٪ و ٨٢,٩٪.

وتؤكد الحكومة عزمها على مواصلة هذا المسار الهبوطى للوصول بالدين إلى أقل من ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٢٧، وهو ما يدعمه تحقيق فائض أولى فى الموازنة وزيادة الإيرادات العامة.

تضع مصر جذب الاستثمار الأجنبى المباشر على رأس أولوياتها، كونه مصدرًا رئيسيًا للعملة الصعبة ومحركًا لخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا.

وبعد أن سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر نحو ١٠ مليارات دولار فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣، جاءت صفقة «رأس الحكمة» لتحدث نقلة نوعية، حيث ساهمت فى ضخ سيولة دولارية كبيرة عززت من قدرة الاقتصاد على مواجهة الضغوط الخارجية. وتستهدف الحكومة رفع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مستويات تتجاوز ١٢ مليار دولار سنويًا، مع التركيز على قطاعات حيوية وواعدة مثل الصناعة، والطاقة المتجددة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة.

ولتقليل الاعتماد على الاقتراض التقليدي، انتهجت الدولة مسارات تمويلية مبتكرة أثبتت نجاحها ولاقت ثقة المستثمرين الدوليين، فبعد النجاح فى طرح أول إصدار من الصكوك السيادية الإسلامية بقيمة ١,٥ مليار دولار فى عام ٢٠٢٣، تتجه مصر بقوة نحو آسواق جديدة وعملات متنوعة.

وتشمل هذه الاستراتيجية إصدار «سندات الساموراي» المقومة بالين اليابانى و«سندات الباندا» المقومة باليوان الصيني، بهدف تنويع سلة عملات الدين الخارجى وتخفيف الضغط على الدولار.

وفى هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادى د. فخرى الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، إن الخطة الحكومية تعكس توجهًا واعيًا نحو ضبط المالية العامة وتقليل المخاطر المرتبطة بالدين. حيث يسهم جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو فى تخفيض نسب الدين، بشرط استقرار سعر الصرف وتحسين بيئة الأعمال.

ويضيف الخبير المالى هانى جنينة، أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية، أن تنويع أدوات التمويل والاعتماد على الصكوك والسندات الخضراء يعكس تطورًا فى إدارة الدين. لكن الأهم هو تحسين كفاءة الإنفاق العام، والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لتعزيز العائد الاقتصادي.«وتؤمن الحكومة بالدور المحورى للقطاع الخاص كقاطرة للنمو، وتعمل على تعزيز مساهمته فى مختلف القطاعات.

ولتحقيق ذلك، تمضى الحكومة فى تنفيذ «وثيقة سياسة ملكية الدولة» التى تهدف إلى تخارج الدولة من عدد من الأنشطة الاقتصادية لإتاحة المجال بشكل كامل للقطاع الخاص، كما تطبق الحكومة إجراءات حاسمة لترشيد الإنفاق العام، حيث تم وضع سقف ملزم للاستثمارات العامة للدولة لا يتجاوز تريليون جنيه فى العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وتوجيهها نحو المشروعات ذات الأولوية والجدوى الاقتصادية المرتفعة.

ويتفق الخبراء على أن هذه التوجهات المتكاملة تمثل تحولًا استراتيجيًا نحو اقتصاد أكثر استدامة، وتمنح مصر فرصة حقيقية لتحقيق الانضباط المالى وخفض الدين، بشرط استمرار زخم الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب فى بيئة الأعمال.

### 650 مليون دولار سنويًا و3 طرق لنجاح التوطين..

# «صيانة» صناعة قطع غيار السيارات لمنع «أعطال» الاستيراد

**كتبت - مروة أبو المجد:**

تسابق مصر الزمن لتوطين صناعة قطع غيار السيارات فى إطار خطة قومية شاملة تهدف إلى خفض فاتورة الاستيراد، ودعم قدرات التصنيع المحلي، وتحفيز الاستثمار الخاص والعام فى هذا القطاع الحيوى الذى يمثل ركيزة للاقتصاد الوطني، ففى ظل تقلبات الأسواق العالمية وأسعار العملة، لم يعد أمام الدولة خيار سوى تقوية سلاسل الإمداد الداخلية وضمان توافر قطع الغيار بأسعار تنافسية وجودة معتمدة.

يقول الفريق كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، إن الحكومة تستهدف رفع نسبة المكون المحلى فى صناعة السيارات إلى ما بين ٤٥٪ و٦٠٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة، مقارنةً بمستوى لا يتجاوز حاليًا ٢٠٪ لدى معظم التجميعات القائمة، وأكد الوزير فى تصريحات رسمية أن الدولة ضخت استثمارات مباشرة وغير مباشرة تجاوزت ٣٠ مليار جنيه لتحديث خطوط إنتاج السيارات وقطع غيارها، مع تقديم حوافز ضريبية وجمركية للشركات الراغبة فى تصنيع مكونات محلية معتمدة.

وتبلغ قيمة واردات مصر من قطع غيار السيارات وحدها أكثر من ٦٥٠ مليون دولار سنويًا بحسب بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (٢٠٢٣)، رغم تراجعها بنحو ٣٥٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٢ نتيجة القيود النقدية وخطط الإحلال التدريجى بالإنتاج المحلي، ووفقًا لتقديرات وزارة التجارة والصناعة، فإن توفير ٤٠٪ فقط من احتياجات السوق محليًا يمكن أن يوفر للدولة ما يزيد عن ٢٥٠ مليون دولار سنويًا من النقد الأجنبي.

وفى خطوة عملية لتقليص الاعتماد على الخارج، أطلقت الدولة «برنامج تصنيع مكونات السيارات» ضمن الاستراتيجية الوطنية لتنمية صناعة السيارات (AIDP) التى أُقرّت بقانون خاص فى ٢٠٢٢ وتم تحديثها منتصف ٢٠٢٥، ويشمل البرنامج تقديم حوافز تصل إلى ٥٠٪ من قيمة الاستثمارات للمشروعات التى تحقق نسبة تصنيع محلى لا تقل عن ٤٥٪ خلال خمس سنوات، وتستهدف الاستراتيجية اجتذاب مصانع كبرى لإنتاج أجزاء أساسية مثل الفلاتر، والضفائر الكهربائية، وخراطيم الوقود، ونظم التعليق، وأنظمة الفرامل.

أما على مستوى المبادرات النوعية، فقد صرح اللواء مختار عبد اللطيف، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، بأن الهيئة دشنت «مركز التصنيع الرقمي» الذى بدأ فى إنتاج بعض المكونات الحيوية بنظم الطباعة ثلاثية الأبعاد، لتلبية طلبات مصانع التجميع المحلى وشركات الصيانة، وأكد عبد اللطيف أن الهيئة وقّعت مذكرات تفاهم مع شركاء محليين ودوليين لإنتاج أكثر من ٢٠٠ مكون صغير ومتوسط للسيارات الملاكى والنقل الخفيف، بما فى ذلك أجزاء المحركات والدعامات والمصدات، وفقًا للمواصفات الأوروبية والأمريكية.

لكن فى قلب هذه المنظومة يظل واقع الورش الصغيرة بمثابة التحدى الأبرز والفرصة الكبرى فى آن واحد، فطبقًا لتقديرات غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، تعمل فى مصر نحو ١٢ ألف ورشة لإنتاج وإصلاح قطع الغيار، خاصة فى مناطق صناعية غير رسمية مثل صقر قريش والمرج والعباسية، وتساهم هذه الورش بنسبة غير رسمية تصل إلى ١٥٪ من احتياجات السوق، لكنها تواجه عراقيل قانونية بسبب غياب الترخيص والاشتراطات الفنية.

ويرى أحمد عبد الرازق، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، أن الدولة حريصة على نقل هذه الورش إلى تجمعات صناعية مرخصة داخل المجمعات الجاهزة بالمناطق الصناعية، مع إتاحة قروض ميسرة بفائدة ٥٪ لتحويلها إلى وحدات إنتاجية قانونية، وأشار عبد الرازق إلى أن الهيئة أعدت حزمة حوافز تشمل الإعفاء من بعض الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة التى تُستخدم فى تصنيع قطع الغيار محليًا، بجانب برنامج لدعم التدريب الفنى للعاملين بهذه الورش.

وبرغم التحركات الرسمية، يرى بعض الخبراء أن توطين صناعة قطع الغيار يتطلب مواجهة أكبر لمشكلة السوق الرمادية للمنتجات المقلدة التى تستحوذ على حصة ضخمة من التداول، ويقدّر علاء السبع، عضو شعبة السيارات باتحاد الغرف التجارية، أن السوق المصرية تستورد ما يقارب ٤٠٪ من قطع الغيار المقلدة أو المستعملة، ما يعرض المستهلكين لمخاطر كبيرة ويؤثر سلبًا على فرص الورش المرخصة والمصانع الرسمية.

وسط هذه التحديات، تتفق التقديرات على أن نجاح ملف توطين صناعة قطع غيار السيارات يحتاج إلى تضافر مسارات متعددة: أولها تطوير خطوط إنتاج متكاملة للمكونات الأكثر استيرادًا مثل أنظمة العادم وقطع المحرك والأنظمة الكهربائية؛ وثانيها تحفيز أصحاب الورش الصغيرة للانتقال للعمل الرسمى عبر تسهيلات ضريبية ومالية حقيقية؛ وثالثها تعزيز وعى المستهلك بأهمية شراء القطع الأصلية أو المنتجة محليًا وفق معايير الجودة المعتمدة.

## يستعد للتكليف الرابع فى قيادة «البنك المركزى»..

# «حسن عبدالله» يقود قطار السياسة النقدية لعبور 6 محطات خلال 3 سنوات

**كتبت- منال عمر:**

تنتهى فترة تكليف حسن عبد الله قائما بأعمال محافظ البنك المركزى للمرة الثالثة على التوالى الشهر المقبل وتحديدًا يوم ١٨ أغسطس الحالي، وفق القرار الصادر فى وقت سابق.

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسى قد أصدر قرارًا جمهوريًا العام الماضى بتجديد تكليف حسن عبد الله قائما بأعمال محافظ البنك المركزى المصرى لمدة عام وذلك للمرة الثالثة .

ويمتلك حسن عبد الله خبرة مصرفية تتخطى ٤٠ عاما، وتم تكليفه رسميا بمنصب قائما بأعمال محافظ البنك المركزى يوم ١٨ أغسطس ٢٠٢٢ خلفا لطارق عامر الذى تقدم باستقالته من منصبة قبل ١٥ شهرا على انتهاء ولايته الثانية والأخيرة.

ورجحت مصادر مصرفية، التجديد لحسن عبد الله لمدة عام آخر للمرة الرابعة على التوالى مثل المرات السابقة دون الحاجة لموافقة مجلس النواب.

وقرار تعيين مصرفى أو اقتصادى فى منصب محافظ البنك المركزى المصرى لمدة ٤ سنوات تحتاج إلى موافقة مجلس النواب قبل تصديق الرئيس على القرار.

**من هو حسن عبد الله؟**

تولى حسن عبد الله منصب قائما بأعمال محافظ البنك المركزى فى وقت مرت واجهت فيه مصر أزمات اقتصادية حادة بسبب تفاقم أزمة النقد الأجنبى وتفشى السوق السوداء لتجارة العملة وتوقف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

واستأنف عبد الله بعد توليه المنصب رسميا فى أغسطس ٢٠٢٢ المفاوضات مع صندوق النقد الدولى والحصول على موافقته برفع قيمة القرض من ٥ إلى ٨ مليارات دولار.

كما شهدت فترة عبد الله القضاء على السوق السوداء لتجارة العملة بعد تحرير سعر الصرف فى ٦ مارس ٢٠٢٢، بجانب كبح جماح التضخم.

شغل حسن عبد الله منصب الرئيس التنفيذى للبنك العربى الأفريقى الدولى لمدة تقارب من ١٦ عاما قبل خروجه من المنصب عام ٢٠١٨ بعد سلسلة من التطور والإنجازات فى أعمال البنك.

وبعد ذلك تولى عبد الله رئاسة مجلس إدارة شركة المتحدة للخدمات الإعلامية بعد تقدمه باستقالته من البنك العربى الأفريقى بنحو ٣ سنوات فى ٢٠٢١.. ويرصد التقرير التالى كيف أدر حسن عبد الله السياسة النقدية

**صندوق النقد الدولي**

يمثل حسن عبد الله مصر فى مجلس إدارة صندوق النقد الدولى بحسب منصبه ويقع على كاهله مشاركة الحكومة فى إتمام برنامج الإصلاح الاقتصادى المدعوم من الصندوق بقرض بقيمة ٨ مليارات دولار.

ويدخل حسن عبد الله الفترة الراهنة فى مناقشات أكثر سخونة مع صندوق النقد الدولى بعد إرجاء المراجعة الخامسة مع السادسة حتى إعطاء مصر فرصة لتنفيذ بعض الإصلاحات الهيكلية.

رغم النقاط الخلافية بين مصر والصندوق لا ترتبط بالسياسة النقدية المخول بها عبد الله وتدور حول جدية الدولة فى التخارج من بعض الأصول لكن يقع على عبدالله مهام إدارة التفاوض بحنكة لصالح مصر وإقناع الصندوق برؤية مصر.

وأعلن صندوق النقد الدولى إرجاء المراجعة الخامسة مع السادسة على برنامج الإصلاح الاقتصادى وهو ما يعنى تأجيل استلام مصر الدفعة الخامسة بقيمة ١,٢ مليار دولار من القرض إلى سبتمبر أو أكتوبر المقبل، بينما لا تمثل تأجيل المراجعة الخامسة مع السادسة عقبة بين الصندوق ومصر فهى مناقشات دائمة بين الطرفين.

كان صندوق النقد الدولى وافق على صرف أول ٤ دفعات من قرض صندوق النقد الدولى بقيمة ٣,٣ مليار دولار آخرها ١,٢ مليار دولار فى أبريل الماضى بعد اعتماد المراجعات.

**توحيد سعر الصرف**

تمكن عبدالله من إدارة سعر الصرف بحكنة شديدة بعد الإعلان عن تحرير سعر الصرف فى مارس ٢٠٢٤ والقضاء على السوق السوداء وتجنب وجود قفزات كبيرة صعودا وهبوطا للجنيه مقابل الدولار.

وفى مارس ٢٠٢٤ عادت مصر إلى اتباع سعر صرف حر بهدف اكتمال قرض صندوق النقد الدولى بقيمة ٨ مليارات دولار والقضاء على السوق السوداء لتجارة العملة.

وأكد صندوق النقد الدولي، التزام البنك المركزى سعر صرف مرن خلال الفترة الراهنة ووجود سعر واحد بفضل زيادة تدفقات النقد الأجنبى من المصريين العاملين بالخارج والسياحة وزيادة احتياطى النقد الأجنبي.

**كبح جماح التضخم**

من أهم وظائف محافظ البنك المركزى وكافة البنوك المركزية على مستوى العالم استخدام كافة الأدوات لديهم لكبح جماح التضخم أى السيطرة على وتيرة زيادة الأسعار.

خلال ٣ سنوات تمكن حسن عبدالله من السيطرة على الضغوط لتضخمية الناجمة من تحرير سعر الصرف وتراجع من مستوه القياسى ٣٨٪ فى سبتمبر ٢٠٢٣ إلى ١٤,٨٪ فى يونيو الماضي.

وتتوقع لجنة السياسة اتجاه معدل التضخم إلى مسار نزولى خلال العام الحالى ولكن بوتيرة أقل عن السابق ورغم ذلك أبدت اللجنة تخوفها من مخاطر زيادة الضغود المرتقبة على التضخم نتيجة إصلاح السياسة المالية أى تحرير الدعم على المحروقات.

ويستهدف البنك المركزى معدلات تضخم عند ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ و٥٪ (± ٢ نقطة مئوية) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٨، وفق ما ذكره فى تقارير له سابقة.

**سعر الفائدة**

يعد سعر الفائدة من أحد الأدوات المتاحة فى يد لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى لكبح جماح التضخم والوصول به لمعدلاته المستهدفة.

ولأول مرة من ٤ سنوات ونصف خفض البنك المركزى سعر الفائدة ٢,٢٥٪ فى أبريل الماضى ثم عاد وخفضها مجددا وخفضه ١٪ فى مايو الماضى ليكون إجمالى الخفض ٣,٢٥٪ بعد تراجع التضخم.

وجاء ذلك بعد أن رفع البنك المركزى سعر الفائدة ١٩٪ خلال عامى ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ منها ٨٪ خلال الربع الأول من العام المالى ليصل إلى نطاق ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض.

وتوقع دويتشه بنك أحد أكبر البنوك العالمية الألمانية خفض البنك المركزى المصرى لسعر الفائدة بنسبة ٢٪ خلال اجتماع أغسطس المقبل بعد أن أبقى عليها دون تغيير فى اجتماعه السابق.

**بناء الاحتياطى النقدى الأجنبي**

تمكن البنك المركزى خلال آخر ١٦ شهرا من مواصلة الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية الارتفاع بعد تدفقات صفقة رأس الحكمة وتراجع أزمة تفاقم النقد الأجنبي.

وزاد احتياطى النقد الأجنبى لمصر خلال آخر ١٦ شهرا بنحو ١٣,٥ مليار دولار إلى ٤٨,٧ مليار دولار فى يونيو الماضى وهو مستوى قياسي.

وتوقع صندوق النقد الدولي، فى وثائق قرض مصر الذى أفصح عنها فى وقت سابق، أن يرتفع إجمالى الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى إلى نحو ٨٠ مليار دولار خلال ٥ سنوات مالية.

**مراكز صافى الأصول الأجنبية**

خلال ٢٠٢٤ تحول صافى الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى من سالب ٣٩ مليار دولار فى يناير ٢٠٢٤ إلى فائض وصل إلى نحو ١٤,٧ مليار دولار فى مايو الماضى بفضل تدفقات رأس الحكمة.

وأعلن البنك المركزى المصرى ارتفاع صافى الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى (شاملة البنك المركزى والبنوك معا) بنحو ١,٢ مليار دولار خلال شهر مايو إلى ١٤,٧ مليار دولار مقارنةً بمستواه البالغ ١٣,٦ مليار دولار فى أبريل.

وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية بنحو ٣,٢ مليار دولار خلال مايو إلى ٤,٨ مليار دولار مقارنة بـ ١,٦ مليار دولار فى أبريل ٢٠٢٥، ليبلغ أعلى مستوى له منذ فبراير ٢٠٢١.

# «الزراعى المصرى» أفضل بنك عربى فى تمويل التنمية الزراعية

حصل البنك الزراعى المصرى على جائزة التميز والإنجاز المصرفى فى ٢٠٢٥، كأفضل بنك عربى متخصص فى دعم وتمويل التنمية الزراعية المستدامة، وذلك تتويجاً لجهود البنك فى دعم وتمويل القطاع الزراعى والقطاعات الصناعية والخدمية المرتبطة به، علاوة على دوره الوطنى فى دعم صغار المزارعين، والمساهمة فى دعم المشروعات الكبرى والمبادرات القومية، لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».

واستلم الجائزة، وفق بيان البنك، محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذى للبنك الزراعى المصري، وسامى عبد الصادق، نائب الرئيس التنفيذي، ومنير رجب، رئيس المنطقة الفرعية بالإسكندرية، وذلك فى الحفل السنوى الذى نظمه الاتحاد الدولى للمصرفيين العرب بالعاصمة اللبنانية بيروت، احتفالاً بتوزيع جوائز التميز والإنجاز المصرفى للعام ٢٠٢٥، بحضور حشد من قيادات المصارف العربية وشخصيات ومؤسسات دولية وإقليمية.

وتهدف جائزة التميز والانجاز المصرفى لتكريم البنوك والمؤسسات المالية الرائدة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فى مجالات الابتكار، والتحول الرقمي، والاستدامة، والتميز فى الخدمات المصرفية، فى إطار سعى الاتحاد الدولى للمصرفيين العرب للنهوض بالصناعة المصرفية والمالية العربية، وكذلك تسليط الضوء على أبرز الإنجازات المحققة فى القطاع المصرفى العربي.

أكد محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذى للبنك الزراعى المصري، أن هذه التميز يمثل تتويجاً لجهود كافة العاملين بالبنك على مستوى جميع قطاعاته، كما يمثل تأكيداً لمكانة البنك فى القطاع المصرفى كأكبر البنوك المتخصصة فى تمويل القطاع الزراعى والأنشطة المرتبطة به، وسعيه الدائم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار أبو السعود، إلى أن البنك الزراعى المصرى يمتلك التزاماً راسخاً بدمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية فى كافة عملياته المصرفية، وذلك من خلال عدد من الركائز الأساسية من بينها تمويل الزراعة المستدامة، وتحقيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

# «البنك الأهلى» يرفع تمويل مشروعات «تساهيل» إلى 2.85 مليار جنيه

وقع البنك الأهلى المصرى عقد تمويل جديد مع شركة تساهيل للتمويل، فى إطار استراتيجيته الداعمة للشمول المالى وتعزيز دور المشروعات متناهية الصغر، ليصل إجمالى التسهيلات المقدمة من البنك للشركة إلى ٢,٨٥ مليار جنيه.

ويستهدف التعاون توفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات متناهية الصغر فى مختلف محافظات الجمهورية، بما يُسهم فى خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة الإنتاج القومي، إلى جانب تمكين رواد الأعمال من بناء مشروعات مستدامة تساهم بفعالية فى دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

وأكدت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، على أهمية هذا التعاون الذى يعكس التزام البنك بدعم كافة شرائح السوق، بما فى ذلك المشروعات غير الرسمية.

وأوضحت أن الشراكة مع شركة تساهيل تأتى ضمن توجه البنك الاستراتيجى لتوفير التمويلات اللازمة لجمعيات وشركات التمويل متناهى الصغر، بهدف إعادة إقراضها للمستفيدين، مما يدعم جهود الحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

وأشار الدكتور عماد محمد فرج، رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلى المصري، الى استمرار البنك فى تقديم الدعم المالى لهذا القطاع الحيوي.

وأضاف أن إجمالى التمويلات المقدمة من البنك لجمعيات وشركات التمويل متناهى الصغر بهدف إعادة إقراضها قد بلغ حوالى ٩,٩ مليار جنيه بنهاية مايو ٢٠٢٥، استفاد منها نحو ٦٠٠ ألف عميل.

وأشار فرج الى أن محفظة البنك من جمعيات وشركات إعادة الإقراض شهدت نموًا ملحوظًا بلغ نحو ٤٤ ٪ مع نهاية عام ٢٠٢٤ وهو ما يعكس الدور الفاعل الذى يقوم به البنك فى دعم هذه الجهات وتوسيع نطاق الشمول المالي، من خلال دمج عدد أكبر من العملاء فى المنظومة المصرفية الرسمية.

من جانبه، أعرب منير نخلة، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لمجموعة MNT، المالكة لشركة تساهيل، عن اعتزازه بالتعاون مع البنك الأهلى المصري، كونه أبرز الداعمين لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وأضاف أن المجموعة تمتلك شركات تابعة فى كل من تركيا والإمارات، إلى جانب بنك فى باكستان، مما يعزز من قدرتها على تقديم حلول تمويلية مبتكرة لهذا القطاع على مستوى الأسواق الإقليمية.

## بقيمة 50 مليون دولار..

# «الصندوق العربى» يعزز قدرة «الأهلى المصرى» على تمويل المشروعات الصغيرة

أعلن البنك الأهلى المصرى توقيع اتفاقية تمويل مع الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بقيمة ٥٠ مليون دولار والتى تعد أول شراكة للصندوق مع القطاع الخاص فى مصر.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية وتعزيز قدرة البنك على تمويل عملائه من أصحاب المشروعات ورواد الأعمال، مع التركيز على دعم النمو الاقتصادى المستدام، وخلق فرص عمل، وتعزيز الشمول المالى فى مختلف أنحاء الجمهورية، لا سيما فى المناطق الأكثر احتياجًا.

ووقع الاتفاقية كل من محمد الأتربي، الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، وبدر السعد، المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي.

يأتى هذا التمويل – الذى يعادل حوالى ٢,٥ مليار جنيه مصرى – بالتوازى مع حزمة تمويلية أخرى تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار أمريكى تم ترتيبها من قبل البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وهو ما يعكس ثقة المؤسسات الدولية فى الدور التنموى للبنك الأهلى المصري.

وقال محمد الإتربى ان هذه الشراكة تمثل خطوة استراتيجية جديدة فى مسيرة البنك نحو دعم الاقتصاد المصري، وتعزز قدرة البنك الأهلى المصرى على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتمكين رواد الأعمال، بما يتماشى مع أهداف البنك المركزى المصرى واستراتيجية الدولة للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

وأضاف أن البنك يتطلع إلى استمرار التعاون مع مؤسسات التمويل العربية والدولية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة ومن المقرر أن يتم توجيه التمويل لصالح المشروعات فى المناطق الحضرية والريفية، من خلال شبكة فروع البنك المنتشرة فى جميع أنحاء البلاد والتى تضم ما يقارب ٧٠٠ فرع، إلى جانب حزمة متنوعة من البرامج المصممة لدعم القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، والتى تسهم فى تحقيق التنوع الاقتصادي.

وأضاف بدر السعد أن هذه الاتفاقية تعكس توجهًا جديدًا فى استراتيجية الصندوق العربي، حيث تأتى ضمن تحول مؤسسى نحو دعم القطاع الخاص، بعد عقود من التركيز الحصرى على تمويل القطاع العام.

ويهدف هذا التوجه إلى تعظيم الأثر التنموى وتعزيز الشراكات مع مؤسسات محلية قادرة على توجيه التمويلات بشكل فعّال نحو أهداف تنموية واضحة، وان القطاع الخاص يمثل محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل، خصوصًا فى الاقتصادات الكبرى كسوق مصر الواعدة.

وتعد هذه الاتفاقية مع البنك الأهلى المصري، أحد أكثر المؤسسات المصرفية مصداقية وانتشارًا، تأكيدًا الالتزام الصندوق العربى بدعم النمو الشامل، وتمكين المرأة، وتوسيع فرص حصول الشركات الصغيرة على التمويل.

## نقلة نوعية فى التعامل مع ملف الدين الخارجى..

# مبادلة الديون باستثمارات «ذكاء صناعى» من الحكومة

**كتب : ياسر جمعه**

تواصل الحكومة المصرية التوسع فى تفعيل مبادرات «مبادلة الديون بمشروعات استثمارية»، وهى آلية اقتصادية ذكية تسعى من خلالها الدولة إلى تحويل جزء من الديون الخارجية المستحقة عليها إلى استثمارات تنموية تُنفذ داخل البلاد بالعملة المحلية، بدلاً من سدادها بالنقد الأجنبي، وهو ما يمثل نقلة نوعية فى التعامل مع ملف الدين الخارجي، ويعكس نهجًا أكثر استدامة فى دعم الاقتصاد وتعزيز الموارد الاستثمارية.

وقد شهدت الفترة الأخيرة خطوات ملموسة على هذا الصعيد، أبرزها توقيع اتفاقيات مبادلة ديون مع كل من الصين وألمانيا، حيث تم توقيع اتفاقية المرحلة الأولى من المبادرة مع الصين خلال زيارة رئيس الوزراء الصينى إلى القاهرة، فى حين بلغ إجمالى الديون الألمانية التى تم تخصيصها لمشروعات تنموية فى مصر أكثر من ٣٤٠ مليون يورو.

ويؤكد الخبراء أن هذا التوجه يحمل العديد من المكاسب للاقتصاد المصري، ويعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات المالية وتخفيف الضغوط على النقد الأجنبي، كما يدعم قدرة الحكومة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون اللجوء إلى أدوات تمويلية تقليدية مثقلة بالفوائد والقيود.

### مكاسب اقتصادية متعددة

قال الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادى ونائب رئيس الاتحاد العربى للتنمية الاجتماعية بمنظومة العمل العربي، إن توقيت إطلاق هذه المبادرات بالغ الأهمية، خصوصًا فى ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية التى تفرض على الدول النامية البحث عن حلول غير تقليدية لإدارة الدين الخارجى وتعزيز السيولة.

وأوضح غراب أن آلية مبادلة الديون بمشروعات تنموية تعتمد على تنازل الدولة الدائنة عن جزء من الدين المستحق لها مقابل استثمار هذا المبلغ فى مشروعات تنفذ داخل مصر بالعملة المحلية، بما يحقق أهدافًا تنموية ويخفض من حجم الدين الخارجى ويُحسن من نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي، كما يدعم الاحتياطى النقدى الأجنبى ويقلل الحاجة إلى العملة الصعبة.

وأشار إلى أن هذه المبادرة تعنى بشكل مباشر زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق المزيد من فرص العمل، وخفض معدل البطالة، وزيادة الإنتاج المحلي، وكلها مؤشرات إيجابية تسهم فى رفع التصنيف الائتمانى لمصر وتعزيز ثقة المؤسسات الدولية فى الاقتصاد الوطني.

### أداة ذكية لجذب المستثمرين

من جانبه، قال الخبير الاقتصادى أسلم عصام إن مبادرة مبادلة الديون بمشروعات استثمارية تُعد من الأدوات الذكية التى تنتهجها الدولة لتعزيز الاستقرار المالي، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية دون تحميل الاقتصاد أعباء إضافية.

وأوضح عصام أن التوسع فى هذه المبادرات مع شركاء استراتيجيين كالصين وألمانيا، يمنح الاقتصاد المصرى دفعة قوية، خاصة أن هذه الدول ليست فقط دائنين، بل شركاء تجاريون كبار لمصر، ما يفتح المجال أمام استثمارات نوعية فى قطاعات حيوية مثل الصناعة، النقل، الطاقة، الزراعة، والتحول الأخضر.

وأشار إلى أن الصين لا تزال الشريك التجارى الأكبر لمصر، حيث بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين نحو ١٧ مليار دولار خلال العام الماضي، فيما تجاوز التبادل التجارى مع ألمانيا ٧ مليارات يورو، لافتًا إلى أن هذا التعاون يفتح آفاقًا جديدة للتمويل التنموى المستدام.

كما ذكّر عصام باتفاقية مبادلة العملات التى تم توقيعها بين البنك المركزى المصرى والبنك المركزى الصينى فى ديسمبر ٢٠١٦، والتى بلغت قيمتها ٢,٦٢ مليار دولار، إلى جانب طرح مصر سندات الباندا باليوان الصينى بقيمة ٣,٥ مليار يوان (ما يعادل ٥٠٠ مليون دولار)، لتصبح أول دولة فى الشرق الأوسط وأفريقيا تدخل هذا السوق المالى الآسيوى الواعد.

### تحويلات العاملين بالخارج تحقق رقمًا قياسيًا

ويتزامن هذا التوجه الإيجابى مع طفرة غير مسبوقة فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج، والتى تمثل أحد أبرز مصادر النقد الأجنبى لمصر، إذ سجلت التحويلات خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى مايو ٢٠٢٥ نحو ٣٢,٨ مليار دولار، بزيادة بلغت ٦٩,٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق التى سجلت ١٩,٤ مليار دولار.

وفى الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٥ فقط، ارتفعت التحويلات إلى ١٥,٨ مليار دولار مقابل ٩,٩ مليار دولار فى نفس الفترة من العام الماضي، بنسبة زيادة بلغت ٥٩٪، كما سجل شهر مايو وحده تحويلات بقيمة ٣,٤ مليار دولار، وهو رقم قياسى تاريخى لهذا الشهر.

ويؤكد الخبراء أن هذه القفزة تعكس ثقة المصريين بالخارج فى الأداء الاقتصادى المحلى والإصلاحات الجارية، كما أنها تسهم مع مبادرات مبادلة الديون فى تقليل فجوة النقد الأجنبي، واستقرار سوق الصرف، وتحقيق توازن فى ميزان المدفوعات.

### بيئة مواتية للاستثمار

فى المجمل، فإن دمج مبادرات مبادلة الديون مع الطفرات فى تحويلات العاملين بالخارج، يوفر بيئة اقتصادية مواتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية، ويدعم توجه الدولة نحو التنمية المستدامة والتحول الاقتصادى الشامل.

ويؤكد المحللون أن هذه الخطوات تنسجم مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وتؤسس لمرحلة جديدة من الشراكات التنموية الذكية التى تراعى التوازن بين استحقاقات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

# «بنك مصر» يدعم منظمة العمل الدولية للقضاء على عمل الأطفال

فى اطار خطة بنك مصر لدعم جهود الدولة لتعزيز الشمول المالى والقضاء على عمل الأطفال، قام البنك مؤخرا بتوقيع بروتوكول تعاون مع منظمة العمل الدولية ، وذلك ضمن إطار مشروعات المنظمة لمكافحة عمل الأطفال، قامت هند فهمى رئيس قطاع الشمول المالى والتمويل العقارى ببنك مصر بتوقيع بروتوكول التعاون مع إيريك أوشلان مدير مكتب منظمة العمل الدولية بمصر، وحضر التوقيع عدد متميز من قيادات بنك مصر ومنظمة العمل الدولية وممثلى السفارة الإيطالية و سفارة سلوفينيا بجمهورية مصر العربية.

ويستهدف البروتوكول تعزيز جهود الشمول المالى من خلال محو الأمية المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المناسبة لأفراد أسر المزارعين والعاملين فى الصناعات الصغيرة وذلك للإسهام فى معالجة الأسباب الجذرية لعمل الأطفال فى مصر، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال من خلال إقامة مشروعات مدرة للدخل وذلك للقضاء على عمل الأطفال مع التركيز على المناطق الريفية.

وبموجب هذا البروتوكول سيتم استهداف نحو ٥٠٠ ,٥ مستفيد فى محافظات أسيوط والقاهرة والغربية والقليوبية؛ وهم من سبق لهم المشاركة فى برنامج النساء يمضين قدماً – لدعم ريادة الأعمال والذى تنفذه منظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى أسر الأطفال المنخرطين فى العمل.

وأكدت هند فهمى رئيس قطاع الشمول المالى والتمويل العقارى ببنك مصر أن توقيع بنك مصر لهذا البروتوكول يأتى لتدعيم الجهود التى بذلتها مصر فى إطار القضاء على عمل الأطفال، وتعزيز أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وأفادت أن هذا التعاون يعد نموذجًا فعالًا للتكامل بين المؤسسات المصرفية والمنظمات الدولية نحو تعزيز جهود الشمول المالي، بما يسهم فى تحقيق الحماية الاجتماعية ودعم الفئات المهمشة اقتصاديًا، بما ينعكس إيجابًا على مستقبل الأطفال ويعزز من فرص القضاء على عمل الأطفال بشكل مستدام.

وأضافت: "نؤمن فى بنك مصر بأن التنمية تبدأ من الاستثمار فى الإنسان، ومن هنا تأتى أهمية هذا التعاون الذى يدعم الفئات الأكثر احتياجًا من خلال الدعم الاقتصادى والمعرفي، وفتح آفاق جديدة للأمل والعمل، بما يسهم فى بناء مجتمع أكثر عدالة وشمولًا".

وقال ايريك اوشلان- منظمة العمل الدولية بمصر: أفخر بأن منظمة العمل الدولية لديها الآن محفظة متنامية من المشاريع التى تستهدف مكافحة عمل الأطفال فى مصر، بما فى ذلك مشروع مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال فى الصناعات الصغيرة وفى الشوارع من خلال دعم تنفيذ الخطة الوطنية فى مصر، ومن خلال هذه المشاريع تم دعم آلاف الأطفال للعودة إلى المدارس، واكتسبت الأسر ولا سيما النساء فرص دخل جديدة من خلال برامج التدريب وريادة الأعمال، وقد تحسنت ظروف العمل فى القطاعات الأولى بالدعم من الزراعة إلى الصناعات الصغيرة وقد تحققت هذه الإنجازات بفضل الشراكات القوية مع شركاء التنمية الوطنيين والدوليين.

ونحن فخورون اليوم بإطلاق شراكات جديدة مع بنك مصر لتعزيز الشمول المالى للأسر الأولى بالرعاية ومعالجة الدوافع الاقتصادية لعمل الأطفال، ومع سفارة سلوفينيا للدعم الاقتصادى والاجتماعى للأسر من خلال الأنشطة المدرة للدخل والصديقة للبيئة والمراعية للنوع الاجتماعى لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال بين الفتيات والفتيان.

## مع تنفيذ 5 قوافل طبية..

# «بنك مصر» يتولى ميكنة مدفوعات ومتحصلات «مؤسسة مصر الخير»

قام بنك مصر بتوقيع بروتوكولى تعاون مع مؤسسة مصر الخير، وذلك لميكنة جميع عمليات المدفوعات والمتحصلات المالية الخاصة بالمؤسسة تعزيزا للتحول الرقمى والشمول المالي، بالإضافة إلى تنفيذ خمس قوافل طبية متخصصة تستهدف الأشخاص ذوى القدرات الخاصة فى محافظات الدقهلية، الشرقية، الإسكندرية، البحيرة، والمنيا، انطلاقا من دور بنك مصر الرائد فى مجالى المدفوعات الالكترونية والمسؤولية المجتمعية.

قام بالتوقيع على بروتوكولى التعاون كلا من هشام عكاشه الرئيس التنفيذى لبنك مصر، وفضيلة الدكتور على جمعة –رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير، وبحضور حسام الدين عبد الوهاب نائب الرئيس التنفيذى لبنك مصر والدكتور محمد رفاعى الرئيس التنفيذى لمؤسسة مصر الخير قيادات من البنك والمؤسسة.

ويأتى توقيع البروتوكول الخاص بميكنة عمليات المدفوعات والمتحصلات المالية الخاصة بالمؤسسة فى اطار تعزيز الشمول المالى والتحول الرقمي، وتماشياً مع توجهات الدولة المصرية نحو تطبيق منظومة الدفع الإلكترونى فى مختلف القطاعات والتحول نحو المجتمع اللانقدي، وبما يمكن مصر الخير من ادارة العمليات المالية الخاصة بها مع كافة الأطراف ذوى الإعاقة بشكل لحظى لضمان الشفافية، هذا بالإضافة الى تقديم الحلول المصرفية المتكاملة للمؤسسة، ويعد هذا البروتوكول خطوة ضمن استراتيجية البنك للتحول الرقمى وتوطين الخدمات التكنولوجية المتطورة بهدف تيسير عملية الدفع على المواطن.

كما استهدف البروتوكول الخاص بتنفيذ القوافل الطبية المتخصصة فى خمس محافظات الأشخاص من ذوى القدرات الخاصة، وتقوم القوافل بتقديم خدمات طبية متكاملة ومجانية للمستهدفين، وتشمل؛ الكشف المبكر عن الأمراض، وتقديم العلاج والتأهيل اللازم، بما يساهم فى تحسين صحتهم ونوعية حياتهم. كما تقدم القوافل خدمات توعوية تستهدف تقديم الدعم النفسى والاجتماعى للمستفيدين، ويأتى هذا التعاون فى إطار التزام بنك مصر بمسؤوليته المجتمعية، وتماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، والتى تستهدف دمج وتمكين الأشخاص ذوى الإعاقة فى المجتمع وتوفير فرص متساوية لهم فى التعليم، والعمل، والرعاية الصحية، والاندماج الاجتماعي، وتعزيز وعى المجتمع بحقوقهم وقدراتهم.

وصرح هشام عكاشه – الرئيس التنفيذى لبنك مصر، بأن هذا التعاون يؤكد حرص بنك مصر كمؤسسة مالية رائدة، على تعزيز جهود ميكنة المدفوعات والمتحصلات الالكترونية، ودعم جهود التنمية المجتمعية للمؤسسة وعلى رأسها القطاع الصحي، وأشاد بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير، مشيرًا إلى كفاءتها وإنجازاتها المؤثرة فى الوصول إلى المستحقين على كافة المستويات، وأضاف عكاشه – أن بنك مصر يحرص دائماً على تشجيع الشراكات بين القطاعات المختلفة بالمجتمع المصري؛ حكومى وأهلى وخاص، من خلال تقديم نموذج ناجح بالمجتمع يتم تعميمه فيما بعد على كافة المستويات والقطاعات؛ وذلك للمساهمة الفعلية والحقيقية فى تنمية ونهضة المجتمع.

وقال فضيلة الدكتور على جمعة، رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير، أن توقيع بروتوكولى اليوم هو امتداد للتعاون الإستراتيجى بين مؤسسة مصر الخير وبنك مصر لبداية خطوة جديدة فى التنمية المستدامة تهدف إلى تقديم خدمة تنموية مباشرة سواء فى مجالى الشمول المالى والتحول الرقمى أو القوافل الطبية لذوى الإعاقة.

وأشار إلى أن التعاون يشمل ميكنة متحصلات ومدفوعات مؤسسة مصر الخير مما سيكون له أثر إيجابى فى تطبيق التحول الرقمى والشمول المالى ومن ثم توفير الوقت المستهدف للاعتمادات المالية فى العديد من الخدمات المصرفية المختلفة، فضلاً عن تقليل مخاطر تداول الأموال.

وأشار رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير، أن التعاون ممتد بين المؤسسة وبنك مصر لمدة عام، فضلاً عن تنفيذ بروتوكولات فرعية منه، مشيراً إلى أن الشراكة الاستراتيجية مع بنك مصر تدعو إلى الفخر بما تقدمه من خدمات تنموية لجميع المصريين خاصة مع مكانة هذا الصرح الوطنى فى قلوبنا جميعا منذ إنشاءه قبل ١٠٥ عام.

ويواصل بنك مصر سعيه لتعزيز نجاحه والمشاركة بفاعلية فى المبادرات والبروتوكولات التى تهدف لتقديم خدمات تتناسب مع احتياجات كافة شرائح المجتمع، ويعمل على دعم جهود الدولة ورؤيتها ٢٠٣٠، للمساهمة بفاعلية فى النهوض بالمجتمع المصري، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائماً التزامه بتحقيق التنمية والرخاء لمصر.

# CIB ينجح فى الإصدار الخامس لتوريق «بي. تك» بقيمة 859.4 مليون جنيه

أعلن البنك التجارى الدولى مصر (CIB)، أكبر بنك قطاع خاص فى مصر، نجاحه فى إتمام الإصدار الخامس من برنامج توريق شركة «بي. تك» بقيمة ٨٥٩,٤ مليون جنيه مصري، وقد قام البنك بدور محورى فى هذه الصفقة، حيث تولى مهام المستشار المالى الحصري، والمنسق الرئيسي، ومدير الإصدار، والمروج، وضامن التغطية.

تم تقسيم الإصدار إلى شريحتين، بأجل استحقاق ٩ أشهر للشريحة الأولى (أ) و١١ شهرًا للشريحة الثانية (ب). ونالت كلتا الشريحتين تصنيفًا ائتمانيًا متميزًا بدرجة "P١" من قبل شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتمانى وخدمة المستثمرين (MERIS)، وذلك استنادًا إلى قوة المحفظة المضمّنة، والضمانات الشاملة، والتعزيزات الائتمانية المقدّمة لحاملى السندات.

ويعد هذا الإصدار جزءًا من برنامج توريق معتمد على مدار عامين بقيمة إجمالية تبلغ ٥ مليارات جنيه مصري. وقد شهد الإصدار إقبالاً ملحوظًا من المستثمرين، مما يعكس ثقة السوق فى الشركة والمُصدر والإدارة المنفذة للصفقة.

قال عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للبنك التجارى الدولي، "يفخر البنك بقيادة هذه الصفقة الناجحة التى تسهم فى دعم وتوسيع نطاق قطاع التمويل الاستهلاكى فى مصر. ويُعد هذا الإصدار محطة جديدة تؤكد قوة شركة بي. تك ومكانتها البارزة فى السوق المصري، كما يعكس قدرات CIB فى تقديم حلول مالية متكاملة."

وقال عمر الحسيني، الرئيس التنفيذى لأسواق المال العالمية بالبنك: "تأتى هذه الصفقة تتويجًا للخبرات المتراكمة لدى CIB فى مجالات هيكلة أدوات الدين والاستشارات المالية، إلى جانب قدراته التنافسية فى الاكتتاب، مما يؤكد على دور البنك كمستشار وشريك مالى موثوق به فى السوق المصري."

وقالت هبة عبد اللطيف، رئيس قطاع المؤسسات المالية بـ CIB، "يُجسد هذا التعاون التزام البنك بدعم الشركات العاملة فى القطاع غير المصرفي، بما يُسهم فى دفع عجلة النمو الاقتصادى وتوفير حلول تمويلية مستدامة تلبى احتياجات السوق."

أكدت جيلان السجيني، رئيس قطاع أدوات الدين وأسواق المال بـ CIB، على أن: "نجاح هذا الإصدار يعكس التزام البنك بتقديم أدوات تمويلية مبتكرة تتماشى مع تطلعات العملاء، ويُرسّخ الثقة المتنامية التى توليها شركة بي. تك فى شراكتها المستمرة مع CIB."

شارك البنك التجارى الدولى فى الاكتتاب إلى جانب عدد من صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركتى CI Asset Management (CIAM) وArab African Investment Management (AAIM). كما تولى مكتب معتوق بسيونى وحنّاوى مهام المستشار القانونى للصفقة، بينما قامت شركة بيكر تيلى بدور المراجع المالى المعتمد.

ويأتى هذا الإصدار فى إطار استراتيجية البنك التجارى الدولى لتقديم حلول مالية متطورة تعزز من نمو الأسواق وتحفز الاستثمار فى القطاعات الحيوية، وفى مقدمتها قطاع التمويل الاستهلاكي.

### بشرط التنوع والاستدامة..

# البورصة عن الطروحات: «هل من مزيد؟»

## «الشيخ»: نأمل فى استئناف برنامج الطروحات الحكومية

**كتب- أحمد عبدالمنعم:**

قال أحمد الشيخ، رئيس البورصة المصرية، إن البورصة واصلت جهودها لتيسير كافة الخطوات المتعلقة بالقيد، من خلال تحديث فريق عمل تكنولوجيا المعلومات استخدام نظام جديد تم تطويره خصيصًا للتوافق مع متطلبات قيام مدير الطرح بإجراء عملية التخصيص لطلبات شريحة الطرح الخاص التى يتم تسجيلها بنظام الصفقات الخاصة (OPR) من خلال جميع شركات السمسرة.

وأوضح «الشيخ» خلال احتفال بدء التداول على أسهم شركة بنيان للتنمية والتجارة («بنيان») بعد قيدها بالسوق الرئيسي، أنه تم بالتنسيق مع شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى رد المبالغ المودعة بالزيادة عن قيمة الكمية التى تم تخصيصها فى الطرح العام إلى حسابات شركات السمسرة فى اليوم التالى مباشرة لانتهاء فترة تلقى الطلبات.

وأكد «الشيخ»، أن البورصة المصرية تواصل استراتيجيتها فى تشجيع قيد الشركات الجادة والطموحة، وتطوير أدواتها المالية وزيادة جاذبيتها أمام المستثمرين المحليين والدوليين، فى إطار جهود الدولة لتعزيز دور سوق المال فى دعم النمو الاقتصادي.

وأضاف: «نأمل فى استئناف الطروحات الحكومية، لأثر ذلك على الاقتصاد، والوزن النسبى لنا فى المؤشرات الدولية»، مؤكدًا جاهزية البورصة لتلقى الطروحات، مرجعا القمم التاريخية التى حققها المؤشر الرئيسى للبورصة مؤخرا إلى انعكاس ثقة المستثمرين فى مناخ الاستثمار، مشيرا إلى التواصل والتعاون مع جميع أطراف الطروحات.

واستطرد: أن البورصة تواصل استراتيجيتها فى تشجيع قيد الشركات الجادة والطموحة، وتطوير أدواتها المالية وزيادة جاذبيتها أمام المستثمرين المحليين والدوليين، فى إطارجهود الدولة لتعزيز دور سوق المال فى دعم النمو الاقتصادي.

**كتب- طه نبيل:**

استعادت البورصة المصرية زخم الطروحات، فى خطوة تُعد بداية حقيقية لتنشيط سوق المال وتعزيز ثقة المستثمرين. وتأتى هذه العودة فى ظل دعم حكومى مباشر وارتباط وثيق بملف الإصلاح الاقتصادى بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

وخلال اجتماع موسع بمدينة العلمين الجديدة، أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن الحكومة ملتزمة بالمضى قدمًا فى تنفيذ برنامج الطروحات، بما يعكس رؤية الدولة لتوسيع قاعدة الملكية العامة، وتمكين القطاع الخاص، وتحقيق مستهدفات وثيقة سياسة ملكية الدولة.

### التزامات دولية ومحفزات محلية

تزامنت عودة برنامج الطروحات مع ضغوط متزايدة من صندوق النقد الدولي، والذى يُتوقع أن يربط صرف الشريحة الجديدة من قرض الـ٨ مليارات دولار بسرعة تنفيذ عدد من الالتزامات، وعلى رأسها تسريع وتيرة الإدراجات فى البورصة، لتعزيز مناخ الاستثمار وتحقيق التوازن المالي.

وافتتحت شركة «فاليو» مشهد الإدراج بسوق المال، مدفوعة بنشاطها فى قطاع التمويل الاستهلاكى والتحول الرقمي.

تلتها «بنيان للتجارة والتنمية»، التى طرحت نحو ٣٦٢,٩ مليون سهم تمثل ٢١,٩٤٪ من رأسمالها، بهدف تمويل التوسعات، مستندة إلى أصول عقارية مميزة.

كما أعلنت «الوطنية للطباعة» نيتها طرح ١٠٪ من أسهمها (نحو ٢١,٢ مليون سهم) خلال الفترة المقبلة، مع التزام بالاكتتاب من أحد المستثمرين السعوديين.

### السوق ناضج والطروحات تضيف عمقًا وسيولة

وقال أحمد عبدالفتاح، خبير أسواق المال، إن السوق المصرى بات جاهزًا ومؤهلًا لاستقبال طروحات جديدة، مشيرًا إلى أن سلوك التداول يعكس وعيًا مؤسسيًا وثقة فردية ناضجة.

وأضاف فى تصريح لـ«البورصجية» أن الطرح المذهل لـ«فاليو»، الذى قفز فيه السهم ٨٥٠٪ خلال أول جلسة، يعكس قوة السوق واهتمامًا استثماريًا متزايدًا، خاصة بعد استحواذ «أمازون» على ٣,٩٥٪ من أسهم الشركة.

وأشار عبد الفتاح إلى أن تغطية الطرح الخاص بشركة «بنيان» فى يومه الأول، تُظهر نشاطًا قويًا من المستثمرين، لا سيما فى ظل جاذبية القطاع العقاري، مشددًا على أهمية استدامة الطروحات وتوسيع قاعدة الشركات المدرجة.

### حوافز حكومية توسع السيولة وعدد المتعاملين

وقال محمد كمال، خبير أسواق المال، إن السوق يتجاوب بوضوح مع حوافز الحكومة لتسريع برنامج الطروحات، ما أدى إلى زيادة السيولة وتوسيع قاعدة المتعاملين بالبورصة.

وأكد أن استمرار تنفيذ البرنامج فى مناخ تنظيمى مشجع، سيفتح الباب أمام جذب استثمارات محلية وأجنبية.

وقال إبراهيم النمر، رئيس قسم التحليل الفنى بشركة النعيم القابضة، إن الطروحات الأخيرة منحت دفعة إيجابية للسوق، وساهمت فى زيادة عمق التداول.

لكنه شدد على ضرورة تنويع الطروحات مستقبلاً لتشمل قطاعات الصناعة والطاقة والتكنولوجيا، بما يعكس التنوع الحقيقى للاقتصاد المصري.

وقال محمد عبد الهادي، مدير شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية، إن الطروحات أعادت الثقة إلى السوق بعد فترة من الجمود، لكنها لا تزال غير كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية الكبرى.

وأضاف: «الاستدامة والتنوع فى الطروحات هما مفتاح النجاح الحقيقى للبورصة المصرية فى المرحلة المقبلة».

### فرص حقيقة للاستثمار مع قمة تاريخية للمؤشر..

# «عروض مغرية» داخل «سوق المال»

**كتبت- حنان محمد:**

شهدت البورصة المصرية ارتفاعات قياسية خلال الفترة الماضية، حيث حقق المؤشر الرئيسى مستوى ٣٤٣٢٥ نقطة ،وهو أعلى مستوى وصل له المؤشر خلال الجلسات الماضية، وبذلك يكون اقترب المؤشر من قمته التاريخية عند مستويات ٣٤٥٠٠ نقطة والتى حققها فى مارس ، ٢٠٢٤ وبحسب بيانات البورصة المصرية، ارتفع المؤشر الرئيسى نحو ١٤,٨ ٪ منذ بداية عام ٢٠٢٥.

واستعرض خبراء سوق المال فى حديثهم لـ «البورصجية « أفضل وسائل الاستثمار حاليًا خاصًة مع وصول البورصة المصرية لمستويات قياسية وعدم تحقيق الكثير من الأسهم طفرات سعرية تتناسب مع تحسن الأداء بالبورصة وهو مايعكس فرصة حقيقية للاستثمارفى ظل توقعات باستهداف السوق مستويات جديدة قد تصل لـ ٣٦٠٠٠ نقطة.

وقال أحمد مرتضى خبير سوق المال، أنه مع وصول مؤشرات البورصة المصرية إلى مستويات تاريخية، فإن السوق يحتفظ بجاذبيته كأحد أفضل البدائل الاستثمارية حاليًا، خاصة فى ظل التحديات التى تواجه الاستثمار فى العقارات والذهب، فالكثير من الأسهم لم تشهد بعد طفرات سعرية تتناسب مع تحسن الأداء المالى والتشغيلى للشركات، ما يعكس وجود فرص حقيقية لم تستغل بعد.

ورأى أن الأداء الإيجابى لا يزال هو السيناريو الأرجح خلال الفترة القادمة، خاصة مع دخول سيولة جديدة من المؤسسات المحلية والأجنبية ورغبة الحكومة فى السير فى برنامج الطروحات الحكومية مؤكدا أن التراجع فى بعض الجلسات يعد فرصة لإعادة فتح مراكز شرائية، وليس إشارة إلى انعكاس الإتجاه.

وأشار إلى أنه من الناحية الفنية بالنسبة لمؤشر» EGX٣٠ « فإن أولى مناطق الدعم عند مستويات ٣٣٦٠٠ نقطة ثم ٣٣٤٠٠ نقطة، بينما تمثل ٣٤٤٠٠ نقطة مستوى المقاومة الرئيسى حاليًا وفى حال تم تأكيد اختراق هذا الحاجز، فالمؤشر مرشح لتحقيق مستويات تاريخية جديدة و قد يستهدف ٣٦٠٠٠ نقطة.

وأضاف إنه على مستوى القطاعات فتشير التوقعات إلى تحسن مرتقب فى أداء بعض القطاعات استنادًا إلى المتغيرات الاقتصادية والمالية الحالية وأبرزها القطاع المالى غير المصرفى بدعم من توقعات تخفيض أسعار الفائدة مما يعزز فرص التوسع وزيادة النشاط التمويلى ، ثم قطاع الأدوية مع تطبيق أليات تسعير جديدة من شأنها تحسين هوامش الربحية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات.

ويليها قطاع النقل والذى يكتسب إهتمامًا متزايدًا من المستثمرين الأجانب فى ظل

أحمد مرتضى

الطفرة فى البنية التحتية اللوجستية وزيادة حركة التجارة.

وأيضًا قطاع البتروكيماويات حيث يتوقع أن يتحسن أداؤه مع استقرار إمدادات الغاز،

حسام عيد

ما ينعكس إيجابيًا على الإنتاج والتكاليف التشغيلية وتحسن هوامش الربحية وأسعار المنتجات عالميًا.

ورأى أنه فى ظل هذه المعطيات تبقى البورصة المصرية خيارًا استثماريًا مربًا ومتنوع لمن يبحث عن فرص نمو مستقبلية، بشرط إتخاذ قرارات مدروسة أو الاستعانة بمديرى استثمار محترفين.

وأوضح حسام عيد خبيرسوق أنه بعد استقرار الأوضاع وهدوء الأزمات وانخفاض حدتها تستقر الأسعار وقد يكون العائد على الاستثمار بالذهب ضعيف جدًا بعد خروج الأموال المستثمرة من الملاذات الأمنة واتجاهها إلى القطاعات الإنتاجية مرة أخرى.

وعن الاستثمار بالدولار فقال أنه نوع من أنواع المضاربة ذات المخاطرة المرتفعة والذى يشكل خطرًا كبيرًا على رؤوس الأموال لأنه يعتمد بشكل أساسى على التوقعات بتحريك جديد لسعر الصرف والتى من شأنها أن تزيد من معدلات المخاطرة لعدم وجود أحداث جوهرية تضمن تحقيق عائد على الاستثمار.

أما شهادات الادخار أو أدوات الدخل الثابت ذات العائد المتوسط الخالى من المخاطر فأشار إلى أنه يعتبر نوع من أنواع الاستثمارات المالية التى لا تشكل أى مخاطرة على رؤوس الأموال المستثمرة والتى تعتبر الأكثر أمانًا للأموال المستثمرة والذى شهدت إقبالًا كبيرًا من المستثمرين الأفراد والمؤسسات أيضًا خلال الفترة الأخيرة وذلك لارتفاع العائد الخالى من المخاطر وتسجيل مستويات قياسية على مدار الـ ٢٠ عامًا الماضية

ورأى أن الاستثمار بالأسهم بالبورصة المصرية يعتبر هو أفضل أدوات الاستثمار فى الوقت الراهن الذى يجمع ما بين العائد المرتفع والمخاطر المنخفضة ،والذى يعتبر أيضًا هو أفضل وسيلة للتحوط من ارتفاع معدلات التضخم أو تحريك جديد لسعر الصرف واتباع سياسة صرف أكثر مرونة، وذلك من خلال الاستثمار بالأسهم القيادية والشركات الرائدة فى مجالاتها فى مختلف القطاعات الاقتصادية والتى تنجح فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الأرباح بالقوائم المالية السنوية.

وبالتالى يكون هناك توزيعات أرباح سنوية مرتفعة وارتفاع قيمة رأس المال المستثمر بارتفاع القيمة السوقية للشركات المدرجة.

وتابع أن الارتفاع أيضًا فى القيم العادلة للأسهم هو الأمر الذى يؤكد أن الاستثمار بالأسهم هو أفضل وسيلة للتحوط من ارتفاع معدلات التضخم مجدداً واستمرار الأزمات الجيوسياسية الراهنة.

وأشار إلى إنه فى حالة انتهاء الأزمات الجيوسياسية وانخفاض حدتها على الاقتصاد العالمى بصفة عامة قد يدفع اغلب البنوك المركزية الدولية إلى التيسير النقدى من خلال تخفيض معدلات الفائدة مرة أخرى ودفع رؤوس الأموال المستثمرة إلى الاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية مرة أخرى.

### اكتتاب محدود وأداء حذر..

# «بنيان» تهدم طموحات المستثمرين

**كتب- طه نبيل:**

استهل سهم شركة بنيان للتنمية والتجارة أولى جلساته فى البورصة المصرية، الثلاثاء الماضي، بأداء متواضع، مسجلًا ارتفاعًا طفيفًا بنسبة ٠,٢٪ فقط، حيث وصل إلى ٤,٩٧ جنيه مقارنة بسعر الطرح البالغ ٤,٩٦ جنيه.

وتعد «بنيان»، أول طرح عام أولى فى البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٥، والذى شهد حتى الآن إدراجين مباشرين فقط، فى ظل خطة حكومية طموحة تستهدف العديد من الطروحات خلال العام الجاري.

طرحت «بنيان» نحو ٣٦٢,٩ مليون سهم تمثل ٢١,٩٤٪ من رأسمال الشركة، لكن محدودية التخصيص للأفراد – بحسب محللين – ساهمت فى غلبة الضغوط البيعية من قبل مكتتبى التجزئة الراغبين فى جنى أرباح سريعة، ما حدّ من اندفاعة السهم فى أول يوم تداول.

مقارنةً بأداء سهم «فاليو» المدرج الشهر الماضى – والذى قفز بأكثر من ٨٥٢٪ فى أول جلسة تداول ووصل إلى سعره العادل البالغ ٧,٤ جنيه – بدا أداء "بنيان" باهتًا، إلا أن خبراء يؤكدون أن المقارنة بين الشركتين غير عادلة نظرًا لاختلاف آلية الإدراج وطبيعة النشاط.

فقد تم إدراج "فاليو" على سعر مرجعى خاص (٠,٧٧٧ جنيه) يمثل توزيعًا لأرباح محتجزة من مجموعة إى إف جي، وليس عبر اكتتاب عام، كما منحت الهيئة العامة للرقابة المالية قواعد استثنائية لآلية التسعير.

وقال إبراهيم النمر، رئيس قسم التحليل الفنى بشركة النعيم القابضة للاستثمارات، إن طرح «بنيان» فى البورصة وإن جاء بأداء أولى متواضع، إلا أنه قد يمثل خطوة إيجابية تحفّز شركات القطاع الخاص للنظر إلى البورصة كوسيلة تمويل حقيقية.

وأضاف لـ البورصجية ، أن طرح بنيان فى البورصة خطوة قد تشجع الشركات الخاصة على استخدام السوق كوسيلة للتمويل، وليس فقط الاعتماد على التمويل البنكى أو القروض".

وأوضح ، أن بنيان تستحوذ على العقارات وتقوم بالمتاجرة بها، وهذا نشاط مختلف عن شركات التطوير العقارى المعتادة. ومن ثمّ، فإن امتلاكها لخطة توزيعات شفافة ومستقرة سيكون عنصر جذب مهمًا للمستثمرين".

وأشار إلى أن الاكتتابات العقارية تاريخيًا غالبًا ما تبدأ بتحركات ضعيفة أو هابطة، قبل أن تُظهر أداءً أقوى لاحقًا.

وقال محمد عطا، عضو مجلس إدارة شركة "الصك" لتداول الأوراق المالية، إن الأداء الباهت فى أولى الجلسات كان متوقعًا، مشيرًا إلى أن الأفراد الذين حصلوا على كميات زهيدة من الأسهم خلال التخصيص اتجهوا للبيع السريع.

وأضاف عطا لـ البورصجية، أن ما نراه من ضغوط بيعية على السهم فى أول يوم تداول هو نتيجة مباشرة لتخلص الأفراد من الكميات الصغيرة التى حصلوا عليها خلال تغطية الاكتتاب، وهو أمر طبيعى فى ظل غياب محفزات قوية للاحتفاظ".

### قنابل رقمية تهدد المجتمع المصرى..

# احذر.. «نصاب فى موبايلك»

## إغراءات الربح السريع تهدد الشباب بالوقوع فى مصيدة الاحتيال الإلكترونى

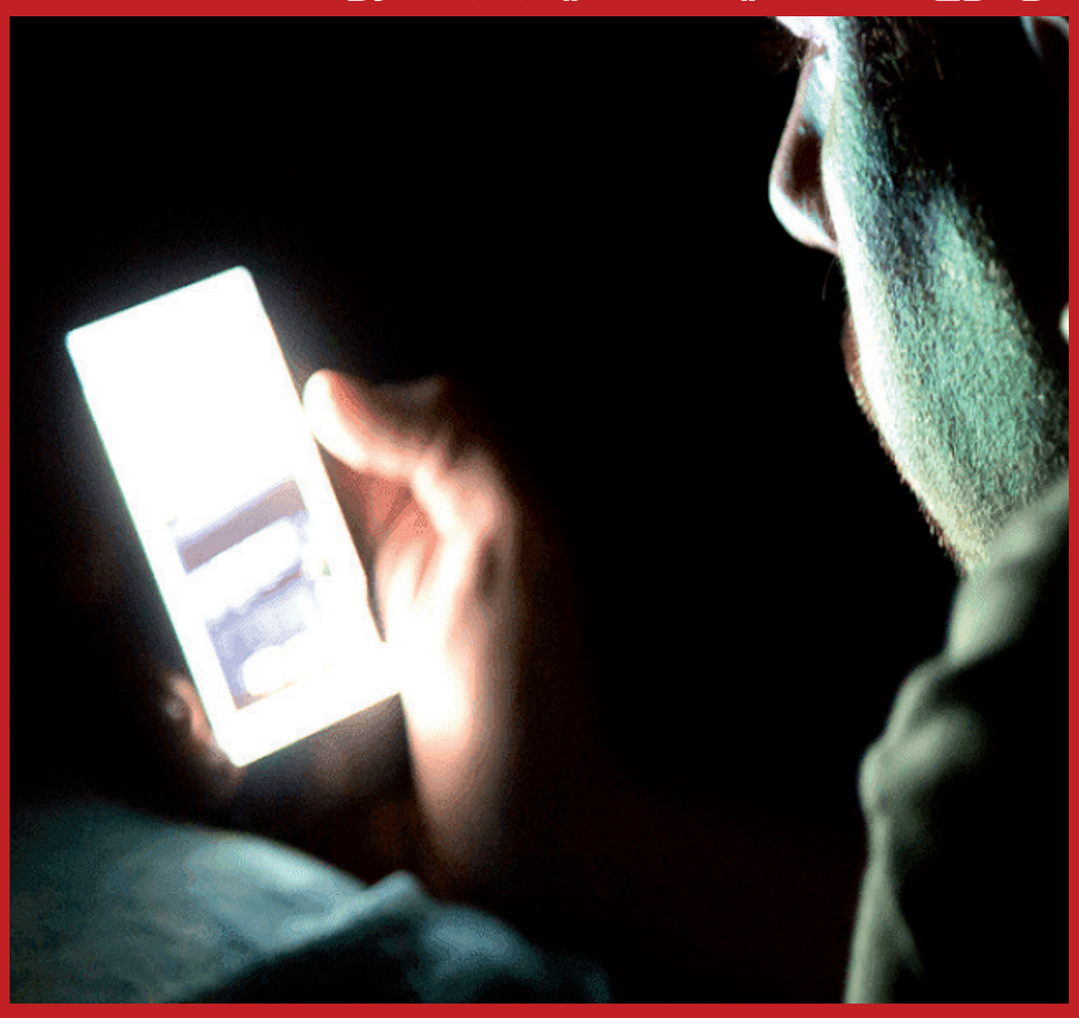

**كتب: أسامة محمد**

تسللت عبر الهواتف المحمولة تطبيقات تُظهر وجهًا لامعًا من الثراء السريع، لكنها تُخفى خلفها مصائد رقمية مميتة. تطبيقات ومواقع إلكترونية تعد بالأرباح السريعة والوظائف الرقمية والفرص الذهبية، لكنها سرعان ما تكشف عن وجهها الحقيقى كأدوات احتيال إلكترونى منظم، تتسبب فى خسائر مالية جسيمة، بل وجرائم قتل وانتحار غير مسبوقة داخل المجتمع المصري.

تنطلق هذه التطبيقات عادة من خلال إعلانات على وسائل التواصل الاجتماعي، تتحدث بلهجة تحفيزية وتعرض صورًا لأشخاص «أصبحوا أثرياء» فى أيام، حيث تدعو المستخدمين لتجربة «الربح من مشاهدة الإعلانات» أو «الاستثمار فى العملات الرقمية»، وغالبًا ما يُمنح المستخدم فى البداية أرباحًا رمزية وهمية، لإقناعه بمصداقية المنصة، لكن مع الوقت، ومع كل خطوة استثمار جديدة، يتسع الفخ إلى أن يُسحب البساط فجأة، ويختفى التطبيق أو يُغلق الحسابات، ويبدأ الكابوس.

ما قد يبدو مجرد عملية نصب مالي، له فى الواقع أبعاد كارثية متعددة:

اقتصاديًا: استنزاف مدخرات آلاف المواطنين، خاصة من الطبقات المتوسطة والفقيرة.

اجتماعيًا: تفكك أسري، وموجات من الاكتئاب والانتحار نتيجة الشعور بالخداع أو الإفلاس.

أمنيًا: نمو بيئة رقمية غير آمنة، تُستغل من قبل شبكات دولية لغسيل الأموال، وتُصعّب على الأجهزة الأمنية تتبع الجناة بسبب استضافة السيرفرات خارج البلاد.

### حوادث هزت الضمير المصرى الربح الوهمى ينتهى بالدم

طالب يطعن سيدة ويحرق جثتها لسرقة المال.. قضية مأساوية شهدتها محافظة الشرقية مؤخرًا، سلطت الضوء بقوة على التداعيات الكارثية لهذه الألعاب، بعدما كشفت أجهزة وزارة الداخلية ملابسات جريمة قتل بشعة راحت ضحيتها سيدة داخل شقتها فى منطقة كفر صقر، وتبين أن مرتكب الجريمة طالب يبلغ من العمر ١٧ عامًا، واعتاد ممارسة لعبة مراهنات إلكترونية منذ عدة أشهر عبر أحد التطبيقات على مواقع التواصل الاجتماعي، وبعد تعرضه لخسائر مالية متتالية، بدأ بسرقة أموال من والدته، التى يعمل زوجها فى مجال المقاولات، لكن مع كشف أسرته لأمره وتشديد الرقابة عليه، قرر اللجوء إلى ارتكاب جريمة القتل بدافع السرقة لتوفير أموال يعاود بها الدخول إلى دوامة المراهنات.

وهناك أيضًا طفل يقتل جارته بسبب تطبيق مهام رقمى – مايو ٢٠٢٥.. حيث شهدت محافظة الجيزة واحدة من أبشع الجرائم الرقمية. طفل يبلغ من العمر ١٣ عامًا خنق جارته الصغيرة أثناء اللعب، معتقدًا أنه ينفذ «مهمة» من تطبيق ألعاب يطلب تنفيذ تحديات مقابل مكافآت افتراضية، والتحقيقات كشفت أن التطبيق يروج لمحتوى عنيف غير خاضع لأى رقابة، وأن الطفل تأثر نفسيًا بما شاهده داخله، دون أى توجيه أو متابعة أسرية.

وجريمة استثمار زائف فى المنوفية ٢٠٢٤.. حيث قام شاب عشرينى قتل صديقه بعد مشادة بينهما، بسبب تطبيق للاستثمار الإلكترونى كان الضحية هو من روج له، وخسر فيه الجانى مبلغًا كبيرًا من المال.

وعملية نصب جماعى فى القاهرة ٢٠٢٣.. حيث تم خداع أكثر من ٣٠٠٠ مواطن من خلال تطبيق يدّعى الاستثمار فى «التعدين الرقمي»، حيث جمع القائمون عليه ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه قبل أن يفرّوا إلى الخارج.

وأمام هذا المد المتصاعد من النصب الرقمى والاحتيال المقنن عبر تطبيقات ظاهرها الثراء وباطنها الفقر والانهيار، لم تقف الدولة المصرية مكتوفة الأيدي، بل بدأت فى اتخاذ خطوات حاسمة لردع هذه الظاهرة الآخذة فى التمدد.

فقد أصدر البنك المركزى المصرى تحذيرات متكررة تدعو المواطنين لعدم التعامل مع أى تطبيقات مالية أو منصات استثمار غير خاضعة للرقابة أو مرخصة رسميًا، مؤكدًا أن التعامل معها يعرض أصحابها للخسارة وربما للمساءلة القانونية.

كما أطلق جهاز حماية المستهلك حملات توعية على مدار الشهور الماضية، داعيًا المواطنين إلى الإبلاغ عن أى ممارسات مشبوهة من خلال الخط الساخن ١٩٥٨٨، مؤكدًا أن أى تهاون فى الإبلاغ يسهم فى اتساع رقعة الخطر.

وكشفت وزارة الداخلية من جهودها لملاحقة القائمين على هذه التطبيقات والمواقع، ونجحت بالفعل فى تفكيك عدد من الشبكات الإجرامية التى كانت تمارس النصب الإلكترونى على نطاق واسع، بعضها يمتلك امتدادات خارج حدود الدولة.

وعلى الرغم من هذه الجهود الرسمية، تبقى المعركة ضد هذا النوع من الجريمة الرقمية معركة وعى قبل أن تكون معركة أمن. وهنا يأتى دور المجتمع – بدءًا من الأسرة – فى ممارسة رقابة حقيقية على الأبناء، وتوجيههم إلى الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وتثقيفهم بخطورة الانجرار وراء الإغراءات الرقمية الزائفة.

ويرى خبراء أمنيون أن التعامل مع هذه القضية لا يجب أن يقتصر على البعد الأمنى أو القانونى فقط، بل يجب أن يمتد إلى البعد التربوى والتوعوي، مع التركيز على تعزيز الوعى الرقمى لدى الشباب، وتطوير المناهج التعليمية لتشمل مفاهيم الأمن السيبراني، فضلًا عن دور الأسرة فى المتابعة والتوجيه.

ويشير الواقع إلى أن المراهنات الإلكترونية لم تعد مجرد لعبة، بل هى قنبلة موقوتة تهدد المجتمع من الداخل، تتطلب تدخلًا فوريًا على كافة المستويات لكبح جماحها ومنع تحولها إلى ظاهرة عامة تنخر فى جسد الأمن الاجتماعى والاقتصادي.

كما أن تطبيقات الربح السريع لم تعد فقط أدوات للنصب أو التحايل، بل أصبحت بوابة لدمار نفسى واجتماعى واقتصادى إذا ما تُركت دون رقابة أو مساءلة، ولأن هذه التطبيقات تتسلل من خلف الشاشات، متخفيةً بين ألعاب ترفيهية أو منصات مالية واعدة، فإن الحذر وحده لا يكفي، وما نحتاجه اليوم هو ثقافة رقمية جديدة، يتعلم فيها الكبير قبل الصغير كيف يميز بين الحقيقة والوهم، بين الاستثمار المشروع والفخ الرقمي. فالقانون يمكنه ملاحقة المجرمين، لكن الوعى هو السدّ الأول أمامهم، ولن ننجو من هذا الخطر المحدق إلا إذا أدركنا – كمجتمع بأكمله – أن ضغطة زر واحدة قد تكون بداية لسلسلة من الخسائر لا تُقدر بثمن.

### لتأهيل ألف شباب لسوق العمل..

# «فاليو» تقدم تسهيلات مالية لمبادرة «Learn to Earn» من «روبو جاردن إيجبت»

**كتبت: سهر سامح**

أعلنت فاليو، شركة تكنولوجيا الخدمات المالية الرائدة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن تعاونها مع شركة روبو جاردن إيجيبت، المنصة التعليمية المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، لتقديم تسهيلات مالية لصالح مبادرة "Learn to Earn" التى تطلقها روبو جاردن إيجبت وهى مبادرة تهدف إلى تمكين الشباب من الجنسين وذوى الهمم فى مصر من خلال توفير برامج تدريب رقمية متخصصة تؤهلهم لسوق العمل.

وتتميّز المبادرة بمنهج مبتكر يُعزّز مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم، من خلال توفير تجربة تعليمية تجمع بين التعلم الرقمى والتطبيق العملي، مدعومة بحلول فاليو المالية المرنة، ما يسهّل الوصول إلى تدريب عالى الجودة لجميع الفئات.

وتعد "Learn to Earn" محطة مهمة فى مسيرة الشركتين، وتحمل قيمة استراتيجية كبيرة للشركات الداعمة لهذه المبادرة.

وترى فاليو فى هذا التعاون خطوة نوعية لتعزيز حضورها فى مجالات تمكين الأفراد، لاسيّما فى تطوير المهارات والتعليم، بما ينسجم مع التزامها بدعم مسارات التنمية الوطنية وتعزيز دورها فى إحداث أثر مجتمعى فعّال.

وقال وليد حسونة، الرئيس التنفيذى لشركة فاليو: "يعكس هذا التعاون التزام فاليو تجاه مجتمعها وإيمانها العميق بأهمية التعليم. وبينما نواصل التوسع خارج نطاق خدمات الشراء الآن والدفع لاحقًا نحو حلول تركز على أساليب الحياة والتعليم والتمكين، تمثّل مبادرة 'Learn to Earn' وسيلة لتوجيه حلولنا المالية نحو إحداث تغيير ملموس.

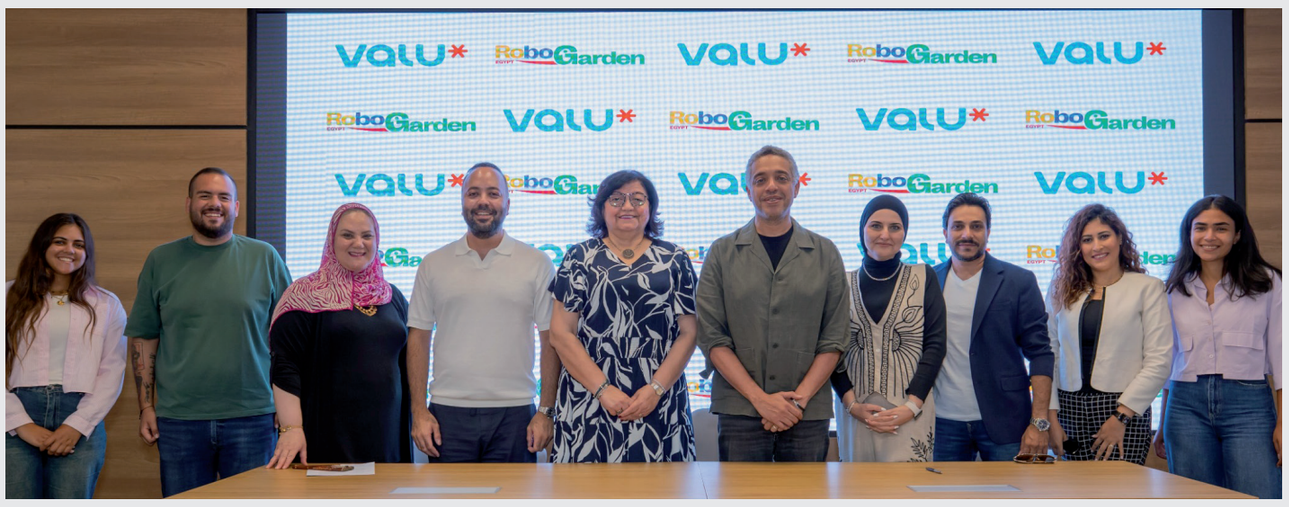


ومن خلال شراكتنا مع روبو جاردن إيجيبت، نعمل على إتاحة الوصول إلى المهارات والمعارف التى تمهّد الطريق أمام فرص اقتصادية حقيقية، لاسيّما للفئات المجتمعية التى تفتقر إلى الموارد الكافية."

تشمل منهجية التعلم محتوى مرنًا سريع وجلسات مباشرة عبر الإنترنت، وورش عمل حضورية، مما يوفّر تجربة تعليمية شاملة ومشوقة. كما توفر مسارات مثل تطوير الويب فرصًا ملموسة للعمل أو العمل الحر فى الاقتصاد الرقمى المصري. ويحصل المشاركون على شهادة عند إكمال ٧٥٪ من المحتوى، مع متابعة تقدمهم عبر تحليلات المنصة، الحضور، والتقييمات.

وفى إطار التزامها بدعم المبادرة، تستضيف فاليو خمس دفعات تدريبية فى فاليو كافيه، مع رعاية ٢٠ طالبًا إجماليًا، حيث يحصل أربعة طلاب من كل دفعة على خصم بنسبة ٥٠٪ على رسوم البرنامج.

أعربت لميس نجم، رئيس مجلس أمناء "روبو جاردن إيجيبت" ومستشار رئيس هيئة الرقابة المالية، عن فخرها وامتنانها بإطلاق هذه المبادرة، مؤكدة أنها تتجاوز الطابع الرقمى أو التعليمى المعتاد، لتجسد بُعدًا إنسانيًا عميقًا. وقالت: "ما يجعل هذه المبادرة مميزة حقًا هو احتضانها للفئات التى كثيرًا ما تُهمّش – من النساء وذوى الهمم، والشباب من المناطق النائية وفتح أبواب قطاع التكنولوجيا أمامهم، دون أن يُطلب منهم التخلى عن حياتهم اليومية أو تجاوز التحديات التى يواجهونها. فالمبادرة تمنحهم فرصة حقيقية للنمو المهني، وتُسهم فى تمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا، من خلال بناء جسور حقيقية بين التعليم وسوق العمل. ويأتى ذلك فى إطار تعاون واع بين القطاع الخاص والجهات الداعمة للتنمية، بهدف خلق بيئة تكنولوجية أكثر عدالة وشمولًا، حيث لا يُترك أحد خلف الركب"

وقالت إنجى الصبّان، الرئيس التنفيذى والمؤسس الشريك لشركة روبو جاردن إيجيبت: "من خلال هذه المبادرة، نعمل على توسيع نطاق وصول روبو جاردن ليشمل الشباب والنساء من الفئات الأقل حظًا، بالإضافة إلى ذوى الهمم، من خلال توفير فرص عمل مرنة تمكّنهم من العمل عن بُعد، مؤكدين قدرة نموذجنا الهجين على التوسع فى السوق المحلية. ونهدف إلى خدمة أكثر من ١٠٠٠ متدرب فى أنحاء مصر بنهاية العام. وقد أظهرت المجموعات التجريبية الأولى، التى تم تنفيذها بالتعاون مع مؤسسات محلية وعالمية دعمًا قويًا من مختلف القطاعات وستساعدنا فاليو على تحقيق هذا الهدف."

وأوضحت أن عدد الدورات التى ستتم بالتعاون مع فاليو هى خمس دورات تضم كل واحدة ٢٥ متدرب بإجمالى ١٢٥ متدربًا، مشيرة أن التدريب المهنى والمهارات يُعد أحد المحاور الأساسية لتعزيز تنافسية سوق العمل فى مصر، فى ظل التحولات السريعة التى يشهدها الاقتصاد العالمى والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا. وتشير الأرقام إلى أن نحو ٦٠٪ من خريجى الجامعات المصرية يواجهون صعوبات فى الحصول على وظائف مباشرة بعد التخرج، وذلك نتيجة فجوة المهارات بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق.

# «نايس دير» تحصل على الموافقة لتأسيس أول منصة رقمية لتخصيم المطالبات الطبية بمصر

**كتبت: سهر سامح**

أعلنت شركة نايس دير، الرائدة فى مجال تكنولوجيا التأمين الصحى (InsurTech) فى مصر، عن حصولها على الموافقة الرسمية من الهيئة العامة للرقابة المالية لتأسيس شركة "نايس دير لحلول التمويل"، وهى أول مؤسسة مالية غير مصرفية رقمية بالكامل (NBFI) فى مصر تقدم خدمات تخصيم المطالبات الطبية المؤجلة.

يمثل هذا الإنجاز التنظيمى خطوة محورية نحو تقديم حلول تمويلية فورية ومنظمة لمقدمى الخدمات الطبية، من خلال تحويل المطالبات المؤجلة من شركات التأمين ومديرى الطرف الثالث (TPAs) إلى مستحقات نقدية فورية، مما يساهم فى حل واحدة من أبرز التحديات التى تواجه القطاع: نقص السيولة الناتج عن تأخر صرف المستحقات.

وصرّحت إنجى شلاش، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذى للتسويق فى نايس دير: "هذه الرخصة ليست مجرد خطوة تشغيلية، بل هى نقطة تحول نحو نموذج أكثر مرونة وكفاءة فى منظومة التأمين الصحي. نحن لا نقدم تمويلًا فحسب، بل نعيد ضبط إيقاع السوق لصالح كل مقدم خدمة طالما انتظر مستحقاته. التمويل الذكى يبنى دورة اقتصادية أسرع وأكثر عدالة للجميع."

ويُقدّر حجم سوق التأمين الطبى فى مصر بأكثر من ٣٠٠ مليار جنيه سنويًا، وتهدف الشركة إلى تخصيم مطالبات بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه خلال أول عامين من التشغيل الفعلي.

تُشكّل تأخيرات صرف المطالبات من شركات التأمين ومديرى الطرف الثالث عبئًا ماليًا كبيرًا على مقدمى الخدمات الطبية، مما يعيق انضمامهم إلى شبكات التأمين، ويؤثر سلبًا على جودة الخدمة، ويُقلل من انتشار التأمين الصحي.

تعتمد منصة التخصيم الجديدة على محرك ذكى لتقييم الجدارة الائتمانية مدعوم بالذكاء الاصطناعي، يقوم بتحليل بيانات المطالبات، الموافقات الطبية، وأنماط الاستخدام بشكل لحظي، لتوفير سيولة فورية آمنة ومدروسة.

وعلّق مصطفى مدحت حسين، الرئيس التنفيذى لشركة نايس دير: "التمويل لم يعد خيارًا ثانويًا فى منظومة التأمين الصحي، بل أصبح ضرورة استراتيجية. لطالما عانى مقدمو الخدمات من الفجوة الزمنية بين تقديم الخدمة وتحصيل العائد، وهو ما يدفعهم أحيانًا للتفرقة فى معاملة مرضى التأمين والمرضى النقديين. نحن نُقدم نموذجًا تمويليًا قائمًا على الذكاء الاصطناعي، يوازن بين السيولة والكفاءة، ويمهّد الطريق نحو نظام صحى قائم على القيمة، يركز على تحسين نتائج المرضى وضمان استدامة مقدمى الخدمة."

تسعى نايس دير إلى بناء بنية تحتية مالية ذكية ومتقدمة للقطاع الصحى فى مصر، تُعالج من خلالها التحديات المزمنة وتُمهّد الطريق نحو منظومة أكثر استدامة وفعالية. تهدف هذه المنظومة إلى تحسين التدفق النقدى لمقدمى الخدمات الطبية، وتعزيز انتشار التأمين الطبى على نطاق أوسع، وتحويل العلاقات الائتمانية التقليدية إلى تسويات نقدية فورية. كما تعمل نايس دير على تشجيع المزيد من مقدمى الخدمات على الانضمام إلى شبكات شركات التأمين بثقة أكبر، ودعم منظومة صحية قائمة على القيمة من خلال أدوات تمويلية تعتمد على البيانات والتكنولوجيا.

## «القبة الذهبية» تقضى على هيمنة SpaceX..

# «ترامب» يكسر قبضة «ماسك» الفضائية

**كتبت: دعاء سيد**

فى خطوة تُعد تحوُّلا استراتيجيًا لافتًا، بدأت الإدارة الأمريكية مؤخرًا فى دراسة خيارات بديلة لتقليل الاعتماد على شركة «سبيس إكس» (SpaceX) التى يملكها الملياردير، إيلون ماسك، لتولى أدوار محورية فى منظومة الدفاع الفضائى الأمريكي.

تعكس هذه الخطوة تنامى القلق داخل الإدارة الأمريكية من الاعتماد الزائد على شركة خاصة واحدة، خصوصًا فى مجالات بالغة الحساسية تتعلق بالأمن القومى وعمليات الجيش الأمريكى فى الفضاء، على خلفية تصاعد الخلاف بين الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب وإيلون ماسك الذى ظهر للعلن فى الخامس من يونيو الماضي، وتعمقت الخلافات بينهما منذ ذلك التاريخ يومًا بعد يوم.

وكشفت وكالة «رويترز» الإخبارية أن إدارة ترامب تعمل على توسيع نطاق بحثها عن شركاء لبناء منظومة القبة الذهبية للدفاع الصاروخي، لتحييد هيمنة شركته «سبيس إكس» على البرنامج، والتى تعتبر شبكات أقمارها الصناعية «ستارلينك» و«ستارشيلد» أساسية فى الاتصالات العسكرية الأمريكية.

وأشارت «رويترز» إلى أن مسؤولى وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» والبيت الأبيض حذروا من قبل الخلاف من الاعتماد على شريك واحد فى أجزاء ضخمة من المنظومة الدفاعية الفضائية التى تبلغ تكلفتها ١٧٥ مليار دولار.

وبالرغم من ذلك، لا تزال تتمتع «سبيس إكس» بالقدرة على المساعدة فى أجزاء رئيسية من القبة الذهبية، وخاصة التعاقدات المتعلقة بعمليات الإطلاق، بفضل سجلها الحافل بإطلاق أكثر من تسعة آلاف قمر صناعى من أقمارها «ستارلينك» وخبرتها فى المشتريات الحكومية، رغم تصريحات ماسك بأن الشركة لم تحاول التقدم بعطاءات للحصول على أى عقد فى هذا الصدد، وأنهم يفضلون التركيز على نقل البشرية إلى المريخ.

ويهدف البنتاجون للتعاون مع شركو «بروجكت كويبر»، التى يملكها الملياردير جيف بيزوس، للانضمام إلى هذه الجهود، كما تواصل مسؤولين مع أطراف جديدة مثل شركتى الصواريخ «ستوك سبيس» و«روكيت لاب»

كما تجرى شركات الصناعات الدفاعية التقليدية العملاقة «نورثروب جرومان» و«لوكهيد مارتن» محادثات هى الأخرى لدعم القبة الذهبية، وتتمع الشركتان بتاريخ طويل من العمل مع الجيش الأمريكى فى مجالات الأقمار الصناعية والتقنيات الفضائية.

وتُظهر المؤشرات أن البنتاجون يسعى لإطلاق نظام «تعاقد متعدد» يتيح لأكثر من شركة المساهمة فى أجزاء مختلفة من المنظومة، مما يقلل المخاطر والقلق المتزايد من احتكار شركة واحدة للمجال، ما يهدد التنافسية ويُعرّض المنظومة للخطر فى حال حدوث خلل فنى أو سياسى فى علاقات الطرفين.

كما تُشير التقارير إلى أن الدافع وراء هذا التوجه ليس فقط تقنيًا، بل أيضًا سياسيًا واستراتيجيًا، حيث إن علاقة إيلون ماسك المتقلبة بالحكومة الفيدرالية، وتصريحاته المثيرة للجدل بشأن السياسة الخارجية، وقراراته بشأن التحكم فى الوصول إلى شبكة ستارلينك فى مناطق الصراع مثل أوكرانيا، أثارت مخاوف بشأن قدرة واشنطن على التحكم الكامل فى أدواتها الدفاعية فى حال اعتمادها الكامل على شركته.

يُذكر أن الرئيس ترامب أطلق مشروع «القبة الذهبية» بعد أسبوع فقط من توليه ولايته الثانية بهدف إنشاء درع صاروخى يغطى الأراضى الأمريكية من الفضاء.

ويرى محللون أن ما يحدث حاليًا يعكس تحوُّلا أعمق فى العقلية الأمريكية تجاه الفضاء، فبعد سنوات من الاعتماد على شريك واحد قوي، تتجه واشنطن نحو إنشاء منظومة أكثر تنوعًا واستقلالية، تُقلل من النفوذ الفردى وتزيد من صلابة الدفاعات الفضائية.


AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

27-7-2025
NO.367

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia


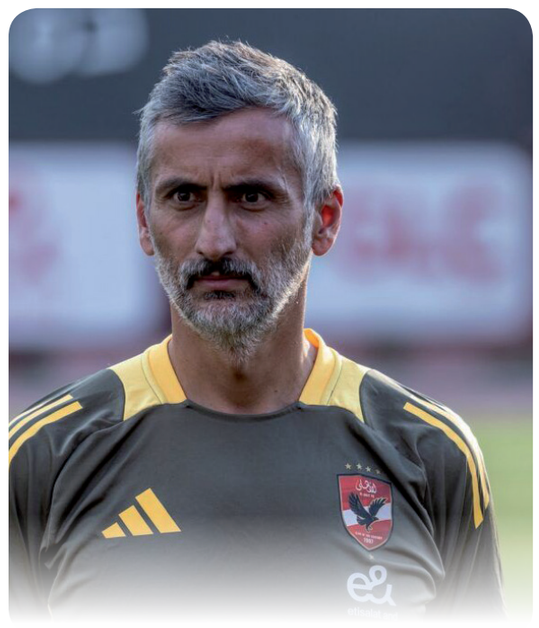

## تغيير ١١ مدير فنى..

# فريق جديد من المدربين فى الدورى

**كتب: ابراهيم عبد العظيم**

تسعى أندية الدورى المصرى الحالية بالظهور بشكل جيد خلال المسابقات المحلية سواء كانت فى بطولة الدورى المصرى أو مسابقة كأس مصر و مسابقة كأس رابطة الأندية، من أجل الحصول على مركز جيد أو الحصول على مكافئة هذة البطولات.

وقام عدد ١١ ناديا من تغيير المدربين الذين كانوا يتواجدون معهم منذ الموسم المنقضي، حيث قرر النادى الأهلى بتعيين الإسبانى خوسية ريبيرو عقب رحيل السويسرى مارسيل كولر وتولى عماد النحاس القيادة الفنية بدلاً منه الذى تمكن من حصد بطولة الدورى المصري، و فى نادى الزمالك إستعان مجلس الإدارة بالبلجيكى يانيك فيريرا لتولى مهام الإدارة الفنية عقب تقديم الشكر إلى أيمن الرمادى بعدما حقق بطولة كأس مصر.

وفى نادى المصرى البورسعيدى تولى التونسى نبيل الكوكى مهام الإدارة الفنية عقب رحيل التونسى أنيس بوجلبان عن قيادة الفريق بسبب سوء النتائج المقدمة، وفى نادى الإتحاد السكندرى إستعانت إدارة النادى بأحمد سامى ليقود الفريق فنياً عقب رحيل مجدى عبدالعاطى عن تدريب الفريق السكندري.

وكانت إدارة مودرن سبورت إستقرت على مجدى عبدالعاطى ليقود الفريق فنياً خلفاً للجزائرى عبدالحق بن شيخة بعد رحيله عن الفريق، وفى نادى الإسماعيلى قرر مجلس الإدارة بالإستعانة بالجزائرى ميلود حمدى خلفاً لحمد إبراهيم الذى قاد الفريق خلال الموسم المنقضى ووصل إلى المركز قبل الأخير من مسابقة الدوري.

بينما إستقر غزل المحلة على تعيين علاء عبدالعال فى مهام القيادة الفنية للفريق عقب رحيل محمد عودة الذى قاد الفريق فى المباراتين الأخار من بطولة الدورى عقب إقالة القبرصى بابا فاسيليو بسبب سوء النتائج، وإستعانت إدارة نادى الجونة بمحمد عودة ليقود الفريق فنياً عقب رحيل علاء عبدالعال عن صفوف الفريق، وقررت إدارة نادى سموحة بالإستعانة بأحمد عبدالعزيز ليقود الفريق فنياً بعدما رحل أحمد سامى عن قيادة الفريق.

وتعاقدت إدارة نادى زد أف سى مع محمد شوقى كمدرباً فنياً للفريق بعدما رحل حمادة صدقى عن تدريب الفريق،وإستعانت إدارة نادى كهرباء الإسماعيلية الصاعد حديثاً للدورى المصرى بالتعاقد مع رضا شحاتة لقيادة الفريق فنياً خلفاً لياسر الكنانى بعدما تمكن من تحقيق حلم الصعود للفريق للمرة الأولى فى تاريخه.

# الدولارات تحول «وسام أبو على» من «فدائى» إلى «أمريكانى»

**كتب/ عادل حسن**

شهدت الفترة الأخيرة جدلاً واسعًا حول مستقبل المهاجم الفلسطينى الفدائى وسام أبو على مع النادى الأهلي، بعد تلقيه عدة عروض احترافية من أندية خارجية، وتباينت مواقف اللاعب والنادى بشأن هذه العروض، مما أدى إلى حالة من التوتر.

وتلقى الأهلى عروضًا متعددة لضم وسام أبو علي، أبرزها من نادى الوصل الإماراتي، الذى قدم عرضًا ابتدائيًا بقيمة ٢,٥ مليون دولار، ثم رفعه تدريجيًا إلى ٦ ملايين دولار، مع عرض نسبة ٢٠٪ من عائد البيع المستقبلي. إلا أن الأهلى رفض هذه العروض، معتبرًا أنها لا تتناسب مع قيمة اللاعب الفنية.

كما تلقى النادى عرضًا من نادى كولومبوس كرو الأمريكي، بدأ بـ٤ ملايين دولار، ثم ارتفع إلى ٥,٢٥ مليون دولار مع مزايا إضافية تصل إلى ٧٥٠ ألف دولار، بالإضافة إلى ١٠٪ من عائد البيع المستقبلي. ورغم تحسن العرض، إلا أن الأهلى طالب بمبلغ لا يقل عن ٩,٥ مليون دولار مع ٢,٥ مليون دولار مزايا إضافية.

عرض آخر جاء من نادٍ سعودى فى دورى «يلو»، بقيمة ٨ ملايين دولار، مع راتب سنوى للاعب يصل إلى ٥ ملايين دولار. ورغم ترحيب الأهلى بالعرض، إلا أن وسام أبو على رفض الانتقال إلى الدورى السعودي، مفضلًا خوض تجربة احترافية فى أوروبا أو أمريكا.

وعلى الرغم من تلقى الأهلى عرضًا رسميًا من نادى الريان القطرى بقيمة ٨ ملايين دولار، مع راتب سنوى للاعب يصل إلى ٤ ملايين دولار، مع ابداء النادى القطرى استعدادًا لزيادة العرض لتلبية مطالب الأهلي، التى بلغت ١٠ ملايين دولار نقدًا، بالإضافة إلى امتيازات أخرى، إلا أن الأهلى أبدى تمسكه باللاعب فى البداية، خاصة بعد تألقه فى بطولة كأس العالم للأندية، وقرر النادى تعديل عقد اللاعب ورفع راتبه السنوى ليتجاوز المليون دولار، ضمن الفئة الأولى المميزة فى الفريق.

استمرار العروض ورغبة اللاعب فى الرحيل دفعا النادى إلى إعادة النظر فى موقفه، وبعد مفاوضات مطولة، يبدو أن اللاعب قريب نادى كولومبوس كرو الأمريكى لبيع اللاعب مقابل ٧,٥ مليون دولار، تُسدد على دفعتين: ٥,٥ مليون دولار فور توقيع العقد، و٢ مليون دولار فى يناير المقبل.

كما يحصل الأهلى على نسبة ١٥٪ من عائد البيع المستقبلي، ومكافآت إضافية تصل إلى ٢ مليون دولار بناءً على أداء اللاعب.

من جانبه أعرب وسام أبو على عن رغبته فى خوض تجربة احترافية جديدة، ورفض عروضًا من أندية فى الخليج، مفضلًا الانتقال إلى الدورى الأمريكي.

ورغم بعض التوترات، مثل رفضه إجراء القياسات البدنية أو الأشعة الطبية، إلا أن الأمور تبدو فى طريقها للحل بما يتناسب مع طموحات الجميع خاصة أن الأزمة بدأت فى اتخاذ أبعاد أخرى. ويبدو ان اللاعب أصبح فى طريقه للدورى الأمريكي، خاصة أنه قدم تنازلات من أجل الرحيل، حيث ذكرت بعض المصادر أن أبوعلى قرر التنازل عن مبلغ ٣٠٠ ألف دولار من مستحقاته المتأخرة، لتسريع عملية انتقاله إلى الدورى الأمريكي، وأوضح المصدر أن اللاعب أبدى رغبة واضحة فى حسم الصفقة خلال أيام، من أجل اللحاق بتحضيرات فريقه الجديد لما تبقى من منافسات موسم الدورى الأمريكي، مشيرًا إلى أن أبوعلى مستعد للتنازل عن بعض امتيازاته المالية لتسريع إتمام الصفقة دون أى تعقيدات.

## أداة جيوسياسية أمريكية..

# الرسوم الجمركية تعيد تشكيل موازين القوى العالمية

**كتب- عبدالحى إبراهيم:**

لم تكن السياسات التجارية التى انتهجها الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب» مجرد خلافات حول أسعار السلع أو توازن الميزان التجاري، بل كانت تحوُّلا جذريًا فى مفهوم القوة والنفوذ والسيطرة على الساحة العالمية، فبدلاً من الاعتماد الكلى على الأدوات الدبلوماسية والعسكرية التقليدية، استخدم «ترامب» التعريفات الجمركية كأداة اقتصادية محورية لإعادة تشكيل العلاقات الدولية، مبرهنًا على أن القوة الاقتصادية يمكن أن تُصبح سلاحًا فعالًا لفرض الإرادة وتحقيق الأهداف الجيوسياسية.

ولم تكن التعريفات الجمركية مجرد إجراءات وقائية للصناعات الأمريكية، بل كانت جزءًا من استراتيجية أوسع لإعادة تعريف القوة، استخدمها «ترامب» لمعاقبة الخصوم وزيادة الإيرادات، وتحفيز الاستثمار فى قطاع التصنيع الأمريكي، والأهم من ذلك، لترجيح كفة النظام التجارى العالمى لصالح الولايات المتحدة، هذا النهج حوّل السياسة التجارية إلى أداة قسرية للضغط على الدول للامتثال للمطالب الأمريكية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، وعلى سبيل المثال، التهديد بفرض رسوم جمركية على كندا والمكسيك، رغم وجود اتفاقيات تجارية، لم يكن فقط بهدف إعادة التفاوض على شروط التجارة، بل عكس رغبة فى فرض «شروط جديدة» تُعزز النفوذ الأمريكى فى العالم.

إن تصريحات الأمينة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «ريبيكا جرينسبان»، بأن «غياب القدرة على التنبؤ والثقة» يُشلّ القرارات الاقتصادية، وتُشير إلى أن «ترامب» لم يكن يهدف فقط إلى الفوز فى «حرب تجارية»، بل إلى زعزعة النظام الاقتصادى العالمى القائم على القواعد الذى ساهمت الولايات المتحدة نفسها فى تأسيسه لعقود، وبتهديد منظمة التجارة العالمية وتجاهل أحكامها، أرسل ترامب رسالة مفادها أن القواعد يمكن أن تتغير، وأن القوة الاقتصادية وحدها كفيلة بفرض «المعايير الجديدة».

هذا التكتيك يُقلب الموازين التقليدية للدبلوماسية، حيث تُصبح التهديدات الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من الحوار السياسي، عندما تُصبح الرسوم الجمركية أداة لمعاقبة دول مثل البرازيل، أو لفرض ضغوط على الصين بسبب قضايا تتجاوز التجارة، فإننا نشهد تحوُّلا فى كيفية ممارسة القوة، فالقوة هنا لا تُقاس فقط بحجم الجيوش أو الاتفاقيات الدبلوماسية، بل بمدى القدرة على فرض تكاليف اقتصادية باهظة على الأطراف الأخرى.

وتُشكل تصريحات «ترامب» وتعريفاته الجمركية المفروضة قسرًا، إشارات واضحة على تحول جذرى فى مفهوم التجارة العالمية، ليس فقط كنشاط اقتصادى بحت، بل كأداة للسياسة الخارجية وممارسة للنفوذ، وتحوّلت من مجرد أدوات لحماية الصناعة إلى أسلحة ضغط سياسى واقتصادي، استُخدمت لمعاقبة الخصوم والحلفاء على حد سواء، و لفرض هيمنة تجارية وإعادة تشكيل موازين القوى العالمية، وأدت هذه السياسات إلى تأثير مدمر على الدول النامية والاقتصادات الهشة من خلال خفض الصادرات وتهديد مستويات المعيشة وزيادة البطالة والاضطرابات، بالإضافة إلى تغيير مسار سلاسل التوريد العالمية.

وباختصار، حولت سياسة «ترامب» التعريفات الجمركية من مجرد أداة تجارية إلى سلاح اقتصادى جيوسياسي، فلقد غيرت هذه السياسة مفهوم القوة فى العلاقات الدولية، مُبرهنةً على أن الدول القادرة على فرض تكاليف اقتصادية كبيرة يمكنها تحقيق أهداف سياسية تتجاوز التجارة، والسؤال الآن هو: هل سيستمر هذا التحول فى تعريف موازين القوى العالمية، أم أنها مجرد مرحلة انتقالية فى عالم يواصل التكيف مع ديناميكيات جديدة؟